جديد

الآن في الأسواق

الِاستِقصاء لمَعاني كَلمَة الاستِواء



للشيخ الشريف

جَميل بن مُحَمَّد عَلي حَليم

رئيس جمعية المشايخ الصوفية

دكتور محاضر في العَقائد والفِرَق والسِّيَر

غَفَرَ الله لَهُ وَلِوالدَيهِ وَلِمَشايِخِه

شركة دار المشاريع



الاِستِقصاء لمَعاني كَلمَة الاستِواء

للشيخ الشريف

جَميل بن مُحَمَّد عَلي حَليم

رئيس جمعية المشايخ الصوفية

دكتور محاضر في العَقائِد والفِرَق والسِّيَر

غَفَرَ الله لَهُ وَلِوَالدَيهِ وَلِمَشَايِخِهِ

شركة دار المشاريع

الطبعة الأولى
١٤٤٧هـ ـ ٢٠٢٥م



www.sheikhjameel.com

info@sheikhjameel.com
sheikhjameelhalim@gmail.com

+961 3 006 078 +961 3 673 946

كلمة شُكر
للأساتذة المشايخ الأدباء
المساهمين في مراجعة هذه الرسالة

عملًا بحديثِ رسول اللَّه ﷺ: «**مَن لَم يَشكُر النّاسَ لَم يَشكُر اللَّهَ**» ومعناه مِن تمام شُكر اللَّهِ تعالى شُكرُ الناس، نُوجّه الشكر الجزيل وخالص الامتنان للإخوة:

الشيخ الداعية الأديب أسامة السيّد، رئيس فرع جمعية المشاريع في البقاع - لبنان.

والأستاذ الأديب الشاعر أحمد الشامي.

والأستاذ الدكتور الأديب الشاعر وافي حاجّ ماجد، رئيس قسم اللغة العربية في الجامعة العالمية في بيروت - لبنان.

ونُثني على الجهد الذي بذلوه والمساهمة الطيّبة التي كانت منهم في مراجعة هذه الرسالة وتحقيقها

وتدقيقها، ونسأل اللَّه تعالى أن يُجزِل لهم الثواب، وأن يُعطيَهم سُؤلهم مِن خيرَي الدنيا والآخرة، وأن ينفع بهم عباده، وأن يغفر لنا ولهم ولمشايخنا ولأهلينا المؤمنين، إنه على ما يشاء قدير، وصلَّى اللَّه وسلَّم على سيّدنا محمّد وعلى ءاله وصحبه أجمعين، والحمد للَّه ربّ العالمين.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقريظ كريم بقلم الشيخ أسامة محمّد السّيّد

الحمدُ للَّه ربِّ العالمين وصلَّى اللَّهُ على سيِّدنا محمَّد وعلى آلِه وصحبه وسلَّم.

وبعد، فقد دفع إليَّ سماحة الشيخ الدكتور السيّد **جميل حليم الحسيني** حفظه اللَّه رسالة نافعة جامعة شافية كافية وافية سمّاها (**الاستقصاء لمعاني كلمة الاستواء**) أو (**الخلاصة النقيّة في معاني الاستواء بالعربيّة**).

وقد جاءَ هذا المصنّف اللّطيف نصرةً لمذهب أهل السّنّة والجماعة، الطّائفة المنصورة في مواجهة المجسّمة وسائر مِلل الزَّيغ والضّلال.

و«الاستواء» كلمة لها معانٍ كثيرة في لغة العرب،

وقد ذكرها أهلُ اللغة منهم خاتمةُ اللّغويّين السيّد مرتضى الزَّبيديّ الحنفيُّ الماتريديّ وغيرُه. وإنَّما خصَّ العلامة الأستاذ جميل حليم هذا السِّفر لهذه الكلمة لِمَا جرى فيها مِن قيل وقال وأخذٍ وردّ، قديمًا وحديثًا.

وخلاصةُ الأمر أنَّ القضيَّةَ تسيرُ في اتجاهين مُتغايرين؛ أولاهما التَّنزيه، وأخراهما التجسيم. فلقد أعمل المجسّمة معاولهم لهدم هذا الدّين، بِنسبة التجسيم للَّه تعالى في قضيّة الاستواء، بينما راح أهلُ السُّنّة والجماعة يذبّون عن دين اللَّه تعالى، ويُثبتون التَّنزيه للَّه تعالى عن الجسم والحركة والسّكون وعن كلّ ما لا يليقُ بالرَّبِّ جلَّ وعلا.

وقد حاول المصنِّف، رضوان اللَّه عليه، أن يختصرَ اختصارًا غير مُخلّ، والحقيقةُ أنَّ هذا الكتابَ غدَا متنًا لعقيدة أهل الحقّ يُشرح بمجلّدات،

لكـن مِـن التَّطويـلِ كلَّـتِ الهمـم

فصـارَ فيـه الاختصـارُ مُلتـزَم

فبيَّنَ لنا الدكتور، حفظه اللّٰه، معانيَ هذه الكلمة بدراسةٍ رقيقة ودقيقة، بما يوافي على الصحيح في لغة العرب.

واللّٰه الموفِّق. والحمدُ للّٰه أوَّلًا وآخرًا.

مقدمة

الحمد للَّه ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمَّد أشرف المرسلين، وحبيب ربّ العالمين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

وبعد، فإنَّ أهل السنة والجماعة متفقون على أصول في العقائد لا ريب فيها، منها تنزيههم للَّه سبحانه عن الجسمية وصفاتها من الحركة والسكون والاتصال والانفصال والقيام والقعود والاضطجاع. وخالفتنا في ذلك المشبهة المجسمة فزعموا أن اللَّه تعالى مستقر على العرش، ومنهم من زاد في التشبيه فصرح بنسبة القعود والجلوس إلى اللَّه تعالى معتمدين في ذلك على فهمهم الفاسد لقول اللَّه عز وجل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾.

فقلنا لهم: لفظ الاستواء وإن كان يحتمل في اللغة معنى الجلوس والاستقرار إلا أن اللَّه عز وجل منزّه

عن ذلك؛ لكونه - أي الجلوس - هيئةً من هيئات الأجسام التي يجب تنزيه اللَّه عن الاتصاف بها. وَبَيّنّا بتوفيق اللَّه في كتُبنا - ككتاب إجماع أهل التنزيل على إثبات حَقيَّةِ التأويل وغيره - أقوالَ المفسرين المعتبرين من علماء أهل السنة في تأويل آية الاستواء، وأنَّ جمهور أهل السنة ممن أوّلوا الآية تأويلًا تفصيليًّا قد رجَّحوا تأويلَها بالقهر والاستيلاء. ومن أراد تفصيل ذلك فليرجع إلى الكتاب المذكور.

وقد بَلَغَنا أنَّ بعضَ المعاصرين قد استنكروا ما ذكرناه من أن الاستواء يأتي في اللغة بمعنى الجلوس والاستقرار، بدعوى أنهم لم يجدوا في كتب أهل اللغة نصًّا صريحًا في أنهما من معاني الاستواء، مع تسليمهم بأن اللَّه منزه عن الجلوس وسائر صفات الأجسام. وقد غَفَلَ هؤلاء عن قاعدة مهمة عند أهل العلم، وهي (عدمُ الوِجدانِ لا يستلزمُ عدمَ الوجود). فكم من باحث عن شيء لا يظفر بمطلوبه، ولا يدلّ ذلك على عدمه في نفس الأمر، فكان الحريُّ بهؤلاء

أن لا يتسرّعوا ولا يترفّعوا، بل أن يتواضعوا ويَسألوا، فإنَّما شِفاءُ العِيِّ السؤالُ.

وينبغي لهؤلاء وغيرِهم أن يعلموا أنّ العربية أوسعُ الألسنة، ولا يُحيطُ بها إلا نبيٌّ مُرسَل كما قال إمامُنا الشافعيُّ رضي اللَّه عنه، فلا يجمعُ ألفاظَها المفردةَ والمركّبة كُلَّهَا كِتابٌ ولا ديوان: لا صَحَاحُ الجوهري ولا لسانُ ابن منظور ولا قاموسُ الفيروزأبادي ولا تاجُ الزّبيدي، ولا ادَّعى أحدٌ منهم ذلك أصلًا، وإنّما يجمعُ من لُغة العرب ما تُسعِفُ به المصادرُ والطّاقة، فلا يُحكَم بخطأ اللفظة أو بُطلان استعمالها لمجرّد أنّها لم تُنقَل في شيء من تلك المعاجم وأشباهِها، ومن باهِر الأمثلة على ذلك فعلُ (احترَمَ) الذي استفاض استعمالُه قديمًا وحديثًا، وشُحِنَت مطوَّلاتُ الفقهاء ومختصراتُهم بتصاريفه، ولا سيّما لفظُ (مُحترَم)، فلو نظرتَ في المعاجم المشهورة نظرَ تَقصٍّ بل مَسحٍ لَمَا وَجَدْتَ لها ذِكرًا ، وإنّما أورَدَها الفَيّوميُّ في «المصباح» عَرَضًا، عند ذكر «الحُرمة»،

فقال: «والحُرمةُ: المهابة، وهذه اسمٌ من الاحترام، مثل الفُرقة من الافتراق، والجمعُ حُرُمات...» فأنت ترى أنَّه لم يأتِ بالكلمةِ تَنصيصًا فيقولَ - مثلًا -: «احترمتُ فلانًا: هِبتُه ورعَيتُ حُرمَتَه». واللفظة رَغمَ ذلك كلِّه صحيحةٌ مُتّفقٌ على قَبولها واستعمالها.

ولأجلِ ما تَقدّم رأَينَا أن نُفردَ هذه الرسالة التي ستكشف أنّ الجلوس والاستقرار من معاني الاستواء في اللغة، مع تقديم بعض الفصول المفيدة في تنزيه اللَّه عن الجسمية ومعنى آية الاستواء، لتتناولَ الرسالةُ المسألةَ من جوانبها، وَسمَّيتُها «الاستقصاء لمعاني كلمة الاستواء» أو «الخلاصة النقية في معاني الاستواء في العربية».

ونسأل اللَّه تعالى أن يعصِمَنا من الزَّلَل ويَهديَنا إلى سواء السبيل، واللَّه الموفِّقُ والمعِين.

تمهيد
في تَنَزُّهِ الله عن مماثلة المخلوقين

قال أهل الحق: العالم جواهر وأعراض.

فأما الجوهر فهو ما له قيام بذاته مع التحيز. وهو قسمان: جوهر فَرْدٌ؛ وهو الجزء الذي لا يتجزأ بسبب تناهيه في القلة وصِغَرِ الجِرْم، وجوهر مركب من جزءين فأكثر وهو الجسم، كالحجر والشجر والبشر والشمس والقمر والإنسان والحيوان وغير ذلك.

وأمَّا العَرَضُ فهو ما قام بالجوهر من الصفات؛ كالحركة والسكون واللون والحرارة والبرودة، أي ما لا ينفَكُّ عنه ولا يستقلُّ، فلا يُمكنُ وجودُه إلّا مُقترنًا بالجوهر.

وقد ثبت بالدليلين النقليّ والعقليّ أن اللَّه سبحانه وتعالى لا يشبه شيئًا من خلقه.

أما النقليّ فقوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ

شَىۡءٞ﴾ فهذه الآية نصٌّ على أن اللَّه لا يشبه شيئًا من الأشياء، ولَمَّا كان كلّ ما في هذا العالم مندرجًا تحت الجوهر والعرض امتنع أن يكون اللَّه مماثلًا لأيٍّ من القسمَين، فلا يكون سبحانه عرضًا ولا جوهرًا فردًا ولا جسمًا.

وأما الدليل العقليّ على استحالة مماثلة اللَّه لخلقه فهو أنه لو كان اللَّه مماثلًا لشيء من أقسام العالم لوجب أن يساويه في ما يجب ويجوز ويستحيل؛ إذ ذاك حكم كل متماثلين. ولَمّا كان الحدوث واجبًا لكلّ جوهر وعرض، والحدوث مستحيلًا على اللَّه، استحالَ أن يكون اللَّه جوهرًا أو جسمًا أو عرضًا.

وأيضًا لو كان اللَّه جسمًا لجاز عليه ما يجوز على الأجسام من قبول التجزُّؤ والتبعُّض المنافِيَينِ للوَحدانية الواجبة للَّه.

وأيضا لو كان اللَّه جسمًا لاختُصَّ بمقدار كسائر الأجسام، وكلُّ مخصَّصٍ مفتقرٌ إلى مخصِّص خصّصه بمقداره دون سائر المقادير الجائزة عليه،

والمفتَقِرُ محتاجٌ لا مَحالة، تعالى اللَّهُ عن ذلك.

وأيضًا لو كان جسمًا لشغل حيّزًا معينًا، والأحياز كلّها قابلة لشغل الجسم بها، فاختصاص الجسم بحيّزه الذي اختُصَّ به يستدعي مخصِّصًا خصّصه به دون غيره من الأحياز الجائزة عليه، والمفتقِر إلى غيره حادث، فاستحال على اللَّه الجسميّة.

وهاكَ من كلام الإمام الكبير المتكلم الجِهبِذ أبي منصور عبد القاهر البغدادي التميميّ خلاصةً في بيان استحالة مماثلة اللَّه لخلقه، قال رحمه اللَّه ورضي عنه: «واستدَلّ أصحابنا على أن الصانع لا يشبه شيئًا من خَلقِه بأن قالوا: لو كان يُشبِهُ الخَلقَ لم يَخْلُ من أن يشبهَ جميع الخلق أو بعضَه، فلو أَشبَهَ جميعَ الخَلقِ لَزِمَ أن يكون قائمًا بنفسه من حيث أشبهَ الجواهرَ والأجسام، وغيرَ قائمٍ بنفسه من حيثُ أشبهَ الأعراضَ؛ لأنَّ الأعراض كُلَّها غيرُ قائمة بأنفسها، فكان يكون قائمًا بنفسه غيرَ قائمٍ بنفسه، ويستحيل أن يكون القائم بنفسه غيرَ قائم بنفسه!!

ولأنَّه لو كان مُشبِهًا لجميع الخلق لأشبَهَ جميع الأعراض المتضادّة فكان يكونُ سوادًا وبياضًا، وحياةً وموتًا، وحرارةً وبرودةً، وإذا استحال أن يكون الحيّ ميتًا في حال حياته استحال أن تكون الحياة موتًا بكل حالٍ.

وإن كان يُشبِهُ بعضَ الخلق لم يخلُ أن يكونَ الذي يشبهه من الخلق من جنس الأجسام والجواهر أو من جنس الأعراض، فإن كان يشبه شيئًا من الأعراض وجب أن لا يكون قائمًا بنفسه وأن يكون مفتقرًا إلى محلٍّ يقوم به، وكان ذلك المحلّ بأن يكونَ إلهًا دونَه أوْلَى؛ لأنَّ المحلَّ أقوى من العرض الذي يقوم به، ولأن من شرط الصّانع أن يكون حيًّا عالـمًا قادرًا مريدًا، ويستحيل أن يكون العَرَض على هذا الوصف، فبَطَلَ أن يكونَ مُشبِهًا لشيء من الأعراض.

وإن كان مُشبهًا لشيء من الأجسام وَجبَ أن يكونَ حُكمُه حُكمَ الأجسام في ما لا يخلو منه الأجسامُ وهو الحوادثُ المتعاقبة عليها، فكان يجب أن يكون

محلًّا للحوادثِ المتعاقبة عليه، ولو كان كذلك لم يَجُزْ أن يخلوَ منها، وما لا يخلو من الحوادث لا يسبقها، وما لا يسبق الحوادث يكون مُحدَثًا، وإذا بَطَلَ حدوثُ القديم بَطَلَ أن يكونَ مُشبِهًا لشيء من الحوادث».

فصل
في الْمُتشابه والْمُحْكَم

يقول اللَّه سبحانه وتعالى: ﴿ **هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ** ﴾.

دَلَّت هذه الآية الكريمة على أن ءايات القرءان على قسمين: مُحكَمٍ ومُتشابِهٍ.

أما المحكم فهو ما كانت دلالته على المعنى المراد واضحةً لا خفاء فيها كقول اللَّه تعالى: ﴿**وَهُوَ بِكُلِّ شَىۡءٍ عَلِيمٌ**﴾ وقوله سبحانه: ﴿**لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى**﴾.

وأما المتشابه فهو ما كانت دلالته على المعنى المراد غيرَ واضحة، وذلك لكونه محتمِلًا لأَوجُهٍ مُتعدِّدة بحَسَبِ وَضع اللغة، فَيُحتاجُ فيه إلى نَظَر أهل العلم لِحَمله على الوجه المطابِق. وذلك كقوله

تعالى: ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡ ﴾ فإننا نحتاج في معرفة المراد من هذه الآية أن نردّها إلى المحكم كالآيتين السابقتين لحملها على وَجهٍ يَليقُ باللَّه عزَّ وجلَّ، كما قال أهل العلم والتفسير: معناها تركوا الإيمانَ باللَّه وطاعَتَهُ فَتَركَ اللَّهُ رَحمتَهُم، وأما النِّسيانُ بمعنى الذّهول والجهل بعدَ العِلم فمستحيلٌ على اللَّه.

وقد وَصف اللَّهُ تعالى الآيات المحكمات بقوله: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ أي أنها الأصلُ والأساس الذي يجب أن يُرَدَّ إليه المتشابهاتُ.

فصل
في تأويل آية الاستواء

قد سبق أن المتشابه هو ما احتمل وجوهًا ولم يتّضح المراد منه، فاحتيجَ إلى نظر أهل النظر لحمله على الوجه المطابق. وهذا الوصفُ مُتحقِّقٌ في آية الاستواء؛ إذ إنَّ الاستواءَ في لغة العرب يَرِدُ لخمسةَ عشَرَ معنى كما قال الحافظ أبو بكر بن العربي(١) أو أكثر، منها ما يليق باللَّه ومنها ما لا يليق باللَّه. وهذه المعاني وإن كان بعضُها يُرَدُّ إلى بعض إلّا أنَّ جميعَها صحيحةٌ مقبولة.

وهاكَ بيان هذه المعاني التي يحتملها الاستواء في اللغة، مع التنبيه على أنَّ كلّ ما كان من صفات المخلوقين؛ كالجلوس والقعود والانتقال والتغيّر، فهو على اللَّه محال:

---

(١) عارضة الأحوذي (٢/ ١٩٩) والعواصم من القواصم (ص/ ٢١٤).

١ – استوى الشيء: اعتدل.

٢ – استوى إلى الشيء: قصَده وعمَد إليه.

٣ – استوى إلى الشيء وعليه: أقبلَ عليه.

٤ – استوى إلى الشيء: انتهى إليه بالذات أو بالتدبير.

٥ – استوى: استولى.

٦ – استوى على الشيء: قَهَرَهُ.

٧ – استوى: حَفِظَ وأَبْقَى.

٨ – استوى: مَلَكَ.

٩ – استوى له: خضع ودان وذلَّ، واستوَتِ البلادُ للمَلِكِ: خضعَتْ له.

١٠ – استوى: علا وارتفع (حِسًّا: حقيقةً) أو (مَعنًى: مجَازًا).

١١ – استوى: صعِد.

١٢ – استوى: تَمَّ (أتمَّ الرَّجلُ شبابَه وبلغَ أشُدَّه) والاستواء: تمام الشيء.

١٣- استوى: تساوى وتماثل وتعادل، والاستواء: السَّويَّة والتساوي.

١٤- استوى الطعام: نَضِجَ.

١٥- استوَتِ الأرضُ بفلان: هلكَ فيها.

١٦- استوَتِ البلاد: صارت كلُّها جَدْبَةً.

١٧- استوى: استقرَّ وتمكن.

١٨- استوى: جلس وقعد.

فإذا كان الاستواء محتملًا لكلّ هذه المعاني صَحّ ما ذكرناه من أنَّ قولَه تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾ آيةٌ متشابهةٌ لا بُدَّ من ردّها إلى المحكم كقوله: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ لحملها على المعنى اللائق ب اللَّه عز وجل.

ولأهل السنة مَسلكان في ذلك:

مَسلكُ التَّأويل الإجمالي: وهو بِصَرفِ الآية عن ظاهرها وتنزيه اللَّه عما يقتضيه الظاهر من معاني المخلوقين دون تعيين معنى لها من المعاني اللائقة

باللَّه عز وجل. وهذا هو المسلك الذي غلب على السلف الصالح اتّباعُه.

ومسلكُ التأويل التفصيلي: وذلك بصرف الآية عن ظاهرها وتنزيه اللَّه عما يقتضيه الظاهر من معاني المخلوقين لكن مع تعيين معنى من المعاني اللائقة باللَّه عز وجل. وهذا هو المسلك الذي سلكَه بعضُ السَّلفِ ولكنَّه كَثُرَ عند الخَلَف.

ومن أمثلة تأويل السلف لآية الاستواء تأويلًا إجماليًّا مع الإشارة إلى التأويل التفصيلي لكن دون إسهاب ما ذكره الإمام أبو حنيفة النعمان رضي اللَّه عنه في رسالته «الوصية» حيث قال: «وَنُقِرُّ بأن اللَّه على العرش استوى من غير أن يكون له حاجةٌ إليه واستقرارٌ عليه، وهو الحافظُ للعرش وغيرِ العرش من غير احتياج، فلو كان محتاجًا لَمَا قَدَرَ على إيجاد العالم وتدبيره؛ كالمخلوق، ولو كان محتاجًا إلى الجلوس والقرار فَقَبْلَ خَلْقِ العرش أين كان اللَّه تعالى؟! تعالى اللَّه عن ذلك علوًّا كبيرًا».

ومجسّمةُ العصر حرَّفوا كلامَ أبي حنيفة؛ فكتبوا: استوى مِن غير أن يكون له حاجةٌ إليه واستقرَّ عليه. فبدلًا من قوله: واستقرار، كتبوا: واستقرَّ. والذي فضحهم صورة المخطوطة التي وضعوها في المقدمة.

ومن أمثلة التأويل الإجمالي ما رواه البيهقيّ وغيره بإسناد جيّد، كما قال الحافظ في الفتح(١)، من طريق عبد اللَّه بن وهب، قال: كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال: يا أبا عبد اللَّه ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ كيف استواؤه؟ قال: فَأطرقَ مالكٌ وأخَذَتهُ الرُّحَضاءُ ثمَّ رفعَ رأسَه فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه، ولا يقال كَيفَ، وكَيفٌ عنه مَرفوعٌ، وأنت رجُلُ سَوْءٍ صاحبُ بدعة! أَخرِجوه، قال: فأُخرِجَ الرَّجُلُ».

فإنَّ قولَ مالك رضي اللَّه عنه: «ولا يُقالُ كَيفَ، وكَيفٌ عنه مرفوعٌ» يعني أنه لا يجوز أن يكون

(١) فتح الباري (١٣/ ٤١٧).

استواء اللَّه على عرشه مقتضيًا لإثبات الكيفية للَّه، والكيفية هي الهيئة أي الصفاتُ التي تقوم بالجِرم أي الأعراضُ كما قال الإمامُ الأشعريُّ رضي اللَّه عنه. فإذا ثَبتَ تَنزّهُ اللَّهِ عن الكيفية فقد ثَبتَ تنزُّهُه عن أن يكون استواؤه بجلوس أو قعود أو استقرار أو محاذاة وارتفاع بالجهة، فإنَّ ذلك كلَّه يقتضي الكيفية والهيئة التي يجب رفعها أي نفيها عن اللَّه سبحانه.

وقد روى البيهقي عن مالك روايةً أخرى من طريق يحيى بن يحيى بلفظ: «الاستواءُ غيرُ مجهول، والكيفُ غيرُ معقول والإيمانُ به واجب، والسؤالُ عنه بدعةٌ، وما أراك إلا مُبتدِعًا، فأمر به أن يُخرَج» وهو يزيد الأمر بيانًا، فإنه يقول: إن نسبة الكيفية إلى اللَّه لا يقبلها العقل، أي أنها مستحيلةٌ على اللَّه، فكل تفسير يَستلزِمُ إثباتَ كيفيةٍ للَّه يجبُ ردُّه وإنكارُه.

ومن أمثلة ذلك أيضًا قول الإمام الشافعيّ رضي اللَّه عنه لما سئل عن الاستواء: «آمنتُ بلا

تشبيهٍ، وصدّقت بلا تمثيلٍ، واتّهَمْتُ نفسي في الإدراك، وأمسكْتُ عن الخوض فيه كلَّ الإمساك».

ومنها أيضًا قول الإمام أحمد بن حنبل رضي اللَّه عنه: «استوى كما أخبرَ لا كما يخطُرُ للبشر»، معناه أنَّنا نُثبتُ استواءَ اللَّه على عرشه كما أخبرَ اللَّهُ ولا نُنكرُه، ولكننا لا نحملُه على ما يتبادرُ إلى الذهن من المعاني الحسيّة - كالاستقرار والجلوس - التي تخطر للبشر أولَ ما يطرُقُ سَمْعَهُم لفظُ الاستواء.

فهؤلاء الأئمةُ الأربعة - وهم أئمة أهل السنة في زمن السلف - إذا نظرتَ في أقوالهم وَجَدتَهم يُصرِّحون باستحالةِ حَملِ استواء اللَّه على عرشه على معنى الاستقرار والجلوس، فقد صَرَفُوا النَّص عن ظاهره، لكنْ بما أنَّهم لم يُعَيِّنوا معنى للاستواء فيكون هذا من التَّأويل الإجمالي.

قال الإمام القطب الرباني السيّد العلم أحمد الرفاعي الكبير رضي اللَّه عنه وأرضاه: وصونوا عقائدكم من التمسّك بظاهر ما تشابه من الكتاب

والسنّة، لأَن ذلك من أصول الكفر[1] وقال «أي سادة» – نزهوا اللَّه عن سمات المحدثين، وصفات المخلوقين، وطهروا عقائدكم من تفسير معنى الاستواء في حقه تعالى بالاستقرار كاستواء الأجسام على الأجسام المستلزمِ للحلول، تعالى اللَّه عن ذلك، وإياكم والقولَ بالفوقيةِ والسفليةِ، والمكانِ واليدِ والعينِ بالجارحةِ، والنزول بالإتيان والانتقال، فإِن كل ما جاء في الكتاب والسنَّة مما يدل ظاهره على ما ذُكر فقد جاء في الكتاب والسنّة مثله مما يؤيد المقصود. فما بقي إِلا ما قاله صُلحاء السلف وهو الإِيمانُ بظاهرِ كل ذلك[2] وردُّ علم المراد إِلى اللَّه ورسوله، مع تنزيه البارئ تعالى عن الكيفِ وسِمات الحدوثِ، وعلى ذلكَ درجَ الأئمة.

---

(١) أي أوقع كثيرًا من الناس في الكفر جرّهم إلى الكفر أن حملوا الآيات والآحاديث المتشابهة على ظواهرها.

(٢) أي الإيمان بالآية الواردة في ذلك والحديث الصحيح مع صرفِ المتشابهِ عن ظاهرهِ مع إعتقاد التنزيه وأن اللَّه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وقال العلامة الفقيه أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن الدمشقي الشافعي تقي الدين الحصني في كتابه «كفاية المحتاج في حل المنهاج»: فمن فَهِمَ من ءايات الصِّفات والأخبار الصّحيحة ما يفهمه من الشاهد فهو كافرٌ؛ لِتكذيبهِ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾.

قال ابن بطّال الحافظ أبو الحسن علي بن خلف ابن عبد الملك في شرحه على البخاري عند تفسيره للآيات المتشابهات فوجب صرفه عن ظاهره.

من مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للفقيه الحنفي ملا علي القاري يقول: يجب صرف الآيات والآحاديث المتشابهات عن ظواهرها لأن حملها على الظاهر يستلزم أشياء يُحكم بكفرها بالإجماع يعني يُحكم بكفر من حملها على الظاهر بالإجماع.

وقد جاء عن بعض السلف وعددٍ لا يُحصى مِن الخلف تأويلُ آية الاستواء بتأويل تفصيلي، وجُمهورُهم حملوها على معنى الاستيلاء والقهر.

فمن ذلك:

قال الإمامُ اللغويُّ الأديبُ أبو عبد الرحمٰن بن المبارك في كتابه غريب القرآن: «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ استوى: استولى».

وقال الإمامُ اللغويُّ أبو إسحاق الزَّجَّاجُ في كتابه معاني القرآن: «وقالوا: معنى استوى: استولى».

وقال إمامُ الهدى أبو منصور الماتُريديُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ما نَصُّه: «أو الاستيلاءُ وأنْ لا سلطانَ لِغَيرِه ولا تدبيرَ لأحدٍ فيه».

وقال حافظ زمانه أبو بكر البيهقي في «الأسماء والصفات»: «وفي ما كتب إليّ الأستاذُ أبو منصور ابنُ أبي أيوب أنَّ كثيرًا من متأخري أصحابنا ذهبوا إلى أنَّ الاستواءَ هو القَهرُ والغَلَبة».

وقال إمامُ الحرمَين أبو المعالي الجوينيُّ في كتابه «الإرشاد»: «الاستواء القَهرُ والغَلَبةُ، وذلك شائعٌ في اللغةِ؛ إذ تقول: استوى فلانٌ على الْمُلكِ إذا احتوى

على مقاليد الملك واستعلى على الرقاب».

وغيرُهم كثيرٌ. ومَن أرادَ التَّوسعَ في ذلك فعليه بكتابنا «مُعجم أهلِ التَّأويل».

فتبيَّنَ ممَّا سبقَ أنَّ أهلَ السُّنة مُتَّفقون على تأويلِ آية الاستواء بِصَرفِها عن ظاهرِها المقتضي للجسمية، إلا أنَّ بعضَهم اكتفى بالتأويلِ الإجمالي دونَ تعيينِ معنًى لها من المعاني اللائقة بجلال اللَّه، وبعضُهم عيَّنَ لها معنى من المعاني اللائقة باللَّه، ورجَّح جمهورُهم منها الاستيلاءَ والقهر.

وقد شنّعَ المجسّمةُ على أهل السنّة في استدلالهم على تأويلِ الاستواء بالاستيلاءِ بقول الأخطل:

قــد اســتوى بِــشرٌ عــلى العــراقِ

مِــن غَــيرِ سَــيفٍ وَدَمٍ مُهــراقِ

لكنّهم نسوا أو تناسوا أنّهم اعتقدوا أنَّ اللَّهَ يجلسُ على العرش كإخوانهم اليهود، فشبَّهوا وجسّموا وحاربوا التَّنزيه.

فصل
في بيان أنَّ الجلوسَ والاستقرارَ في حقّ المخلوق من معاني الاستواء في اللغة

قد سبق أنّ المقصودَ الأهمَّ من هذه الرسالة هو بيانُ أنَّ الجلوسَ والاستقرار من معاني الاستواء في اللغة والردّ على من أنكر ذلك.

وسأُورِدُ في هذا الفصل أقوالَ العلماء الدَّالةَ على ذلك إما بلفظ صريح أو بلفظ دالّ على المعنى بدلالة قريبة، مرتّبًا لهم على تواريخ وَفَيَاتهم، ليظهر أن هذا مما عرفه المتقدمون والمتأخرون من أهل العلم. وستجد نقولًا عن لغويين ومتكلمين ومفسرين للتدليل على أنَّ هذا الأمرَ مشهورٌ عند العلماء كافّةً، واللَّه الموفق.

١- قال الإمام أبو نصر الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) في معجمه «الصحاح»[(١)] ما نصه: «**واستوى على ظهر دابته أي علا واستقر**».

٢- وقال المفسر أبو الحسن الواحدي (ت ٤٦٨ هـ) في «التفسير البسيط»[(٢)] ما نصه: «**احتَمَلَ في اللغة** - أي الاستواء - أن يكون **كاستواء الجالس على سريره**، واحتَمَلَ أن يكون بمعنى الاستيلاء».

٣- وقال الإمام عبد القاهر الجُرجاني (ت ٤٧١ هـ) في «أسرار البلاغة» ما نصه: «الاستواءُ إن حُملَ على ظاهرِه لم يَصِحَّ إلا في جِسمٍ يَشغَلُ حَيِّزًا ويأخذُ مكانًا» أي لأَنَّ ظاهرَ الاستواء هو الاستقرار والجلوس كما لا يخفى.

٤- وقال إمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨ هـ) في

---

(١) الصحاح (٦/ ٢٣٨٥).

(٢) التفسير البسيط (٥/ ٤٠).

كتابه «الإرشاد»[1] ما نصه: «ثم الاستواء بمعنى الاستقرار يُنبئُ عن اضطراب واعوجاج سابق»، ثم قال: «إنْ رامَ السَّائلُ إجراءَ **الاستواء** على ما يُنبئُ عنه **في ظاهر اللسان** وهو **الاستقرار** فهو التزامٌ للتَّجسيم».

٥- وقال الإمامُ المفسِّرُ أبو المظفر السَّمعاني (ت ٤٨٩ هـ) في تفسيره[2] ما نصه: «قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ أي **استقرَرتَ وجَلَستَ**».

٦- وقال الإمام المفسر أبو حفص النَّسفيُّ (ت٥٣٧ هـ) في تفسيره[3] ما نصه: «وفي القرآن ورد - أي الاستواءُ - لأشياءَ:

لبلوغ الإنسان غايته: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾.

وللتساوي: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾.

---

(١) الإرشاد (ص/ ٤١).

(٢) تفسير السمعاني (٣/ ٤٨).

(٣) التيسير في التفسير (٢/ ٤١).

وللجلوس: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾.

وللركوب: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾.

وللقيام: ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾.

وللاستقرار: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾».

٧- وقال القاضي أبو بكر بن العربي (٥٤٣ هـ) في كتابه «العواصم من القواصم»[(١)] ما نصه: «وأما العرش فهو في العربية لمعانٍ فأيها تريدون، وكذا **استوى عليه يحتمل خمسةَ عشرَ معنًى في اللغة،** فأيَّها تريدون؟ أو أيَّها تَدَّعون ظاهرًا منها؟ وَلِمَ قُلتم: إن العرش ها هنا المراد به مخلوق مخصوص فادعيتموه على العربية والشريعة؟ وَلِمَ قُلتم: إنَّ معنى استوى قَعَدَ أو جلس، فتحكُمون باتصاله به؟».

٨- وقال الحافظ ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) في

---

(١) العواصم من القواصم (ص/ ٢١٤).

«دَفع شُبَه التشبيه»[1] ما نصه: «قالوا - أي المجسمة - إن هذه الأحاديث من المتشابه الذي لا يعلمه إلا اللَّه تعالى. ثم قالوا: نَحملُها على ظواهرِها. فواعَجَبا! ما لا يَعلَمُه إلا اللَّهُ أيُّ ظاهرٍ له؟ **فهل ظاهرُ الاستواءِ إلا القعودُ،** وظاهرُ النُّزولِ إلا الانتقالُ؟».

٩- وقال الشيخ نور الدين الصابوني (ت ٥٨٠ هـ) في كتابه «الكفاية في الهداية»[2] ما نصه: «قوله (استوى) **يحتمل في نفسه في إطلاق العرب،** فإنَّ **الاستواءَ** يُذكرُ ويُرادُ به الاستيلاء... ويُذكر ويُرادُ به تقريرُ الْمُلك، يُقال: استوى الأميرُ على سريره، أي انتظمَ أمرُه وتقرَّرَ مُلكُه، ويُذكرُ ويُرادُ به التَّمام، يقال: استوى مُلكُ فلانٍ إذا تَمَّ مُلكُه، ويُذكرُ ويُرادُ به **الاستقرارُ** أيضًا».

١٠- وقال الشيخ محمد بن أبي بكر الرازي (ت

---

(١) دفع شبه التشبيه (ص/ ١٠٤).

(٢) الكفاية في الهداية (ص/ ٧٨ - ٧٩).

٦٦٦) في معجمِه «مختارِ الصّحاح»[١] ما نصه: «**واستوى على ظهرِ دابَّتِه أي استقرَّ**».

١١- وقال الشيخ شهاب الدين القرافي المالكي (ت ٦٨٤ هـ) في كتابه «الذخيرة»[٢] ما نصه: «ومعنى قول مالك: (الاستواء غير مجهول) أن عقولنا دلتنا على **الاستواء** اللائق باللَّه وجلاله وعظمته، وهو الاستيلاء **دون الجلوس** ونحوه مما لا يكون إلا في الأجسام».

١٢- وقال الإمام أبو البركات النسفي (ت ٧١٠ هـ) في تفسيره[٣] ما نصه: « ﴿وَأُخَرُ﴾ وآيات أخر ﴿مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ مشتبهات محتملات، ومثال ذلك ﴿ٱلرَّحۡمَـٰنُ عَلَى ٱلۡعَـرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ **فالاستواء يكون بمعنى الجلوس** وبمعنى القدرة والاستيلاء، ولا يجوز الأول على اللَّه

(١) ترتيب مختار الصحاح (ص/ ١٣٦).

(٢) الذخيرة (١٠/ ٣٧٠).

(٣) تفسير النسفي (١/ ٢٢٢).

تعالى بدليل المحكم وهو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾».

١٣- وقال في كتابه «شرح العمدة»[(١)] ما نصه: «الاستواء يذكر: للتمام، قال اللَّه تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾، وللاستيلاء كما يقال: استوى فلان على بلد كذا... **وللاستقرار**، قال اللَّه تعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾، فلا يكون حُجَّةً مع الاحتمال».

١٤- وقال جمال الدين بن منظور (ت ٧١١ هـ) في معجمه «لسان العرب»[(٢)] ما نصه: «**استوى** على ظهر دابته **استقرَّ**».

١٥- وقال الإمام بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) في كتابه «التنزيه في إبطال حجج التشبيه»[(٣)]

---

(١) شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة (ص/ ١٢١).

(٢) لسان العرب (١٤/ ٤١٤).

(٣) التنزيه في إبطال حجج التشبيه (ص/ ٢٧٧)، وإيضاح الدليل (ص/ ١٠٣).

ما نصه: «واتفق السلف وأهل التأويل على أن ما لا يليق من ذلك بجلال الرب تعالى غير مراد **كالقعود** والاعتدال واختلفوا في تعيين ما يليق بجلاله من المعاني المحتملة... فسكت السلف عنه وَأَوَّلَه المؤولون على الاستيلاء والقهر لتعالي الرب عن سمات الأجسام من الحاجة إلى الحيز والمكان، وكذلك لا يوصف بحركة أو سكون أو اجتماع وافتراق لأن ذلك كلّه من سمات المحدثات وعروض الأعراض والرب تعالى مقدس عنه. فقوله تعالى: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ يتعين فيه معنى الاستيلاء والقهر **لا القعود والاستقرار**».

١٦- وقال الشيخ شهاب الدين أحمد بن جَهْبَلٍ الشافعي (ت ٧٣٣ هـ) في رده على المجسم ابن تيمية(١) ما نصه: «نقول لهم: ما هو **الاستواء في لغة العرب**؟ فإن قالوا: **الجلوس والاستقرار**،

---

(١) الصواعق الجهبلية في الرد على المجسم ابن تيمية (ص/ ١٠٢).

قلنا: **هذا ما تعرفه العرب إلا في الجسم**، فقولوا يستوي جسم على العرش، وإن قالوا جلوس واستقرار نسبته إلى ذات اللَّه تعالى كنسبة الجلوس إلى الجسم فالعرب لا تعرف هذا حتى يكون هو الحقيقة» ونقله التاج السبكي (ت ٧٧١ هـ) في الطبقات الكبرى[١] وأقره.

١٧- وقال الإمام الحافظ الفقيه تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦ هـ) في كتابه «السيف الصَّقيل»[٢] ما نصه: «فالاستواء في اللغة له معنيان: أحدهما استيلاء بحق وكمال، فيفيد ثلاثة معان، ولفظ الاستيلاء لا يفيد إلا معنى واحدًا، فإذا قال المتكلم في تفسير الاستواء: الاستيلاءُ، مرادُه المعاني الثلاثةُ، وهو أمرٌ يُمكن في حق اللَّه سبحانه وتعالى، فالـمُقدِم على هذا التأويل لم يرتكب محذورا ولا وصف اللَّه تعالى بما

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٤٨).

(٢) السيف الصقيل (ص/ ٧٦ - ٧٧).

لا يجوز عليه، والمفوّض المنزّه لا يُقدِم على التفسير بذلك لاحتمال أن يكون المراد خلافه وقصور أفهامنا عن وصف الحق سبحانه وتعالى مع تنزيهه عن صفات الأجسام قطعًا. **والمعنى الثاني [للاستواء]**[1] **في اللغة الجلوس والقعود**، ومعناه مفهوم من صفات الأجسام، لا يعقل منه في اللغة غير ذلك واللَّه تعالى منزه عنها. ومن أطلق القعود وقال إنه لم يرد صفات الاجسام قال شيئا لم تشهد له به اللغة، فيكون باطلًا؛ وهو كالمقر بالتجسيم المنكِر له، فيؤاخذ بإقراره ولا يفيده إنكاره».

١٨- ونقله خاتمة اللغويين الشيخ المحدث محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) في كتابه إتحاف السادة المتقين[2] عن السبكي وأقره.

١٩- وقال التقيُّ السُّبكيُّ بعد ذلك في الكتاب

(١) في الأصل: «للاستيلاء» والصواب ما أثبتناه كما يدل عليه السياق.

(٢) **إتحاف السادة المتقين** (٢/ ١٧٤).

نفسه[1] ما نصه: «وهذه الأشياء التي ذكرناها هي **عند أهل اللغة** أجزاء لا أوصاف، فهي صريحة في التركيبِ والتركيبُ للأجسام؛ فَذِكرُك لفظَ الأوصاف تلبيسٌ، وكلُّ أهل اللغة لا يفهمون من الوجه والعين والْجَنْبِ والقَدَم إلا الأجزاء، **ولا يُفهم من الاستواء بمعنى القعود إلا أنه هيئة وضع المتمكن في المكان**، ولا من المجيء والإتيان والنزول إلا الحركة الخاصة بالجسم».

٢٠- وقال العلامة اللغوي أحمد بن محمد الفَيّوميُّ (ت نحو ٧٧٠ هـ) في كتابه «المصباح المنير»[2]، مُبيِّنًا معانيَ الاستواء، ما نَصُّه: «واستوى الطعام أي نضج، واستوى القوم في المال إذا لم يفضل منهم أحد على غيره، وتساووا فيه، وهُم فيه سواء، **واستوى جالسًا**،

---

(١) السيف الصقيل (ص/ ١١٧ - ١١٨).

(٢) المصباح المنير (ص/ ١١٣).

واستوى على **الفَرَس استقرّ**، واستوى المكان: اعتدَلَ، وسوَّيتُه: عَدَّلتُه، واستوى إلى العراق: قَصَد، واستوى على سريرِ الْمُلك: كنايةٌ عن التَّملُّك وإن لم يَجلِس عليه».

٢١- وقال الشيخ محمود بن أحمد القونوي (ت ٧٧١ هـ) في شرحه على الطحاوية المسمى بالقلائد[١] ما نصه: «**والاستواء يذكر ويراد به الاستقرار** كقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾، ويُذكر ويُرادُ به الاستقامةُ التي هي ضِدُّ الاعوجاج كقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾، ويذكر ويراد به التمام قال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾، ويذكر ويراد به الاستيلاء كما يقال: «استوى فلان على بلدة كذا»، ويذكر ويراد به الارتفاع والعلو كما قال تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾، وهذا النوع ينقسم إلى قسمين: يذكر ويراد به العلو

(١) القلائد في شرح العقائد (ص/ ٢٤٨ - ٢٤٩).

من حيث المكان، ويذكر ويراد به العلو من حيث الرُتبة».

٢٢- وقال الشيخ كمال الدين البابَرْتيّ (ت ٧٨٦ هـ) في شرحه على الوصية[١] ما نصه: «**الاستواء** جاء بمعنى التمامِ، كما قال تعالى: ﴿**وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ**﴾، والاستيلاءِ كقول الشاعر:

قــد اســتوى بِــشرٌ عــلى العــراقِ
مِــن غَــير ســيفٍ وَدَمٍ مُهــراقِ

والاستقرارِ، كقوله تعالى: ﴿**وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّ**﴾، ومع الاحتمال لا يكونُ حُجَّة».

٢٣- وقال الشيخ تقيُّ الدّين الحِصنيّ الدمشقي (ت ٨٢٩ هـ) في ردِّه على المجسِّم ابن تيمية المسمى «دَفْع شُبَهِ مَن شَبَّه وتَمَرَّد»[٢] ما نَصّه: «ومن المعلوم أنَّ **الاستواءَ إذا كان بمعنى الاستقرار والقعود** لا بُدَّ فيه من المماسة، والمماسة إنما

(١) شرح الوصية (ص/ ٧٦ - ٧٧).
(٢) دفع شبه من شبه وتمرد (ص/ ٩ - ١٠).

تقع بين جسمين أو جرمين، والقائل بهذا شبّه وجسّم، وما أبقى في التجسيم والتشبيه بقية، كما أبطل دلالة ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾. ومن المعلوم في قوله تعالى: ﴿لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ **أنه الاستقرار على الأنعام والسفن** وذلك من صفات الآدميين. فمن جعل الاستواء على العرش بمعنى الاستقرار والتمكن فقد ساوى بَينه عزَّ وجلَّ وبَين خَلقه، وذلك من الأمور الواضحة التي لا يقف في تصورها بليد فضلًا عمَّن هو حسنُ التَّصورِ جَيِّدُ الفَهم والذَّوق، وحينئذ فلا يقف في تكذيبه ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ وذلك كفر محقق».

٢٤- وقال الشيخ ابن قاضي عجلون (ت ٨٧٦ هـ) في كتابه «بديع المعاني»[١] ما نصه: «وليس المراد بالاستواء – أي في آية الاستواء – **معناه الحقيقيّ الذي هو الاستقرار والجلوس**، لأن

(١) بديع المعاني في شرح قصيدة الشيباني (ق/ ٦).

هذا من خواصّ الأجسام، واللَّه تعالى منزه عن ذلك».

٢٥- وقال الإمامُ برهان الدين البقاعي (ت ٨٨٥ هـ) في كتابه «نظم الدرر»[١] ما نصه: «{استوى} أي أخذ في تدبير ذلك منفردا، فخاطب العباد بما يفهمونه من **قولهم: فلان استوى، أي جلس** معتدلا على سرير الملك فانفرد بتدبيره وإن لم يكن هناك سرير ولا كونٌ عليه أصلًا، هذا رُوحُ هذه العبارة».

٢٦- قال الحافظ السيوطي (ت ٩١١ هـ) في كتابه «الإتقان»[٢] ما نصه: «قوله: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾ **حقيقة ذلك جلَسَتْ**، فعدل عن اللفظ الخاص بالمعنى إلى مرادفه، لما في الاستواء من الإشعار بجلوس متمكن لا زَيغَ فيه ولا مَيلَ، وهذا لا يحصل من لفظ الجلوس».

---

(١) نظم الدرر (٥/ ٩٠).

(٢) الإتقان (ص/ ١٥٦١).

٢٧- وقال الشيخ الفقيه زكريا الأنصاري الشافعي (ت ٩٢٦ هـ) في فتاويه[١] ما نصه: «**لفظُ استوى له محاملُ: جَلَسَ**، واعتدلَ، واستَولى، وعَلا مَكانًا أو رُتبةً، وقصَدَ، فالأولان والثالث بمعنى علوِّ المكان محالات في حَقِّهِ تعالى بخلاف ما عداها». وذكر نحوَه في شرحه على الرسالة القشيرية[٢].

٢٨- وقال الشيخ محيي الدين شيخُ زادَهْ (ت ٩٥١ هـ) في حاشيته على تفسير البيضاوي[٣] ما نصه: «وقد تمسك المشبهة بهذه الآية في أنَّ معبودَهم جالس مستقر على العرش وهو باطل بالعقل والنقل. واختلف أهل الحق في تأويل هذه الآية، فقال بعضهم: إنا نقطع بأن اللَّه تعالى منزه عن المكان والجهة، **وأنه تعالى**

(١) الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام (ص/ ٣٨٠).

(٢) نتائج الأفكار القدسية في بيان معاني شرح الرسالة القشيرية (١/ ٨٦).

(٣) حاشية محيي الدين شيخ زاده (٥/ ٥٩٧ - ٥٩٨).

لم يرد من الاستواء الجلوس والاستقرار، بل مراده به شيء آخر، إلا أنا لا نشتغل بتعيين ذلك المراد خوفًا من الخطإ».

٢٩- وقال العلامة عبد الوهاب الشعراني (ت ٩٧٣ هـ) في كتابه «اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر»[١] ما نصه: «وأصل الاستواء في العربية المساواة، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وقد جعل اللَّهُ تعالى لكلِّ شيء نهايةً وكمالًا، فإذا بلغ حد الكمال قيل: استوى، ومنه استواء الشمس واستواء الميزان **وإذا تمكن الجالس على موضعه واستقر يقال: استوى.** قال تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ وقال: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾».

٣٠- وقال أبو البَقاء الكَفَوِيُّ (ت ١٠٩٤ هـ) في «الكُليَّات»[٢] ما نصه: «الإرداف: انتقال من

(١) اليواقيت والجواهر (١/ ١٤٠).

(٢) الكليات (ص/ ٦٤٢).

مذكور إلى متروك، فإنَّ الإرداف هو أن يُريدَ المتكلمُ معنى ولا يُعبِّر عنه بلفظه الموضوع له ولا بدَلالة الإشارة، بل يُعبر عنه بلفظٍ يرادفه، كقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ **إذ حقيقة ذلك: الجلوس،** فعدَلَ عن اللفظ الخاص بالمعنى وهو (جَلَسَت) إلى مرادفه؛ **لِمَا في الاستواء من الإشعار بجلوس متمكن لا زَيغَ** فيه ولا مَيل، وهذا لا يحصل من لفظ جَلَسَت».

٣١- وقال الشيخ أحمد بن محمد مكيّ الحَمَويّ (ت ١٠٩٨ هـ) في كتابه «تعليق القلائد»[(١)] ما نصه: «وقد احتجت المجسمة والمشبهة بهذه الآية بأنَّ **الاستواء بمعنى الاستقرار** كما في قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ أي استقرت. **وأجاب أهل السنة عن الآية بأنَّ الاستواءَ كما يجيء بمعنى الاستقرار يجيء** بمعنى الاستيلاء».

---

(١) تعليق القلائد على منظومة العقائد (ص/ ٣٤٣).

٣٢- وقال الشيخ عليٌّ الصَّفاقُسِيُّ (كان حيا ١١١٨ هـ) في كتابه «تقريب البعيد»[١] ما نصه: «**الاستواء لفظ له معنيان: قريبٌ** وهو **الاستقرار** ويَتعالى مولانا عنه، وبعيدٌ وهو الاستيلاء والقهر والغلبة، وهو المرادُ من الآية ونحوها؛ إذ هو اللائقُ بالمولى تعالى».

٣٣- وقال الشيخ أحمد بن غُنَيم النَّفراوي (ت ١١٢٠ هـ) في كتابه «الفواكه الدواني»[٢] ما نصه: «عقولنا دَلَّتْنا على أنَّ الاستواء اللائق باللَّه هو الاستيلاء دون **الاستقرار والجلوس** لأنهما من صفات الأجسام».

٣٤- وقال الشيخ أحمدُ الصاويُّ (ت ١٢٤١ هـ) في حاشيته على تفسير الجلالين[٣] ما نصه: «وأمَّا الخَلَف... فيؤوِّلونه بمعنًى صحيح لائق

---

(١) تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد (ص/ ٨٣).

(٢) الفواكه الدواني (ص/ ٦٠).

(٣) حاشية الصاوي (٢/ ٤١٩).

به سبحانه وتعالى فيقولون: إنَّ المرادَ بالاستواء الاستيلاء بالتصرف والقهر. **فالاستواء له معنيان: الركوبُ-والجلوسُ**، والاستيلاءُ بالقهر والتصرف، **وكِلا المعنيين واردٌ في اللغة، يقال: استوى السلطان على الكرسي بمعنى جلس** واستوى على الأقطار بمعنى ملك وقهر. ومن الثاني قول الشاعر:

قـد اسـتوى بِـشرٌ عـلى العـراقِ

مِـن غـيرِ سَـيفٍ ودَمٍ مُهـراقِ

وحينئذٍ فالمتعيّنُ إطلاقُه عليه تعالى بهذا المعنى هو الثاني». ونقله عنه الشيخ محمودُ محمَّدِ خطابٍ السُّبكيُّ (ت ١٣٥٣ هـ) في كتابه «إتحاف الكائنات»[١] مقِرًّا له، ثم قال[٢]: «فتراه نصّ على أنَّ السَّلفَ والخلفَ مُتَّفقون على أنَّ الاستواءَ في الآية **مصروفٌ عن ظاهره، وليس المراد به الجلوس**

(١) إتحاف الكائنات (ص/ ٥٠).

(٢) إتحاف الكائنات (ص/ ٥١).

والاستقرار. فمن قال إنَّ المرادَ به الجلوس فقد خالف السّلفَ والخلفَ، وخَرقَ الإجماعَ، وكفرَ باللَّه تعالى، وحَبِطَ كلُّ عَملِه».

٣٥- وقال الشيخ محمدُ عبدُ العظيم الزُّرقانيُّ (ت ١٣٦٧ هـ) في كتابه «مَناهل العِرفان»[١] ما نصه: «إنَّ هؤلاء المتحمِّسين[٢] في السلف متناقضون؛ لأنهم يثبتون تلك المتشابهاتِ على حقائقها، ولا رَيبَ أنَّ حقائقَها تستلزمُ الحدوثَ وأعراضَ الحدوث كالجسمية والتجزّؤ والحركة والانتقال، لكنَّهم بعد أن يُثبتوا تلك المتشابهات على حقائقها يَنفون هذه اللوازم، مع أنَّ القولَ بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقض لا يرضاه لنفسه عاقل فضلًا عن طالب أو عالم.

---

(١) مناهل العرفان (٢/ ٢٩٢).

(٢) التحمُّس في الدين التشدُّد فيه، والمرادُ هنا الوهابية الذين ينسُبون أنفسهم إلى السلف كَذِبًا مع التنطُّع والغلوّ المنهي عنهما، فمقصودُه أنّهم يُشدّدون على الناس في اتباع السلف، لِيَغُرّوهم بعقيدة التّشبيه التي ينسُبونها زُورًا إلى السلف.

فقولُهم في مسألة الاستواء الآنفة إنَّ **الاستواء باق على حقيقته يفيد أنه الجلوس المعروف** المستلزمُ للجسمية والتحيز، وقولُهم بعد ذلك: ليس هذا الاستواءُ على ما نعرف، يُفيدُ أنَّه ليس الجلوسَ المعروف المستلزمَ للجسمية والتحيز، فكأنهم يقولون: إنَّه مُستوٍ غيرُ مستوٍ ومستقِرٌّ فوقَ العرش غيرُ مستقر، أو متحيزٌ غيرُ متحيز وجسمٌ غيرُ جسم، أو إنَّ الاستواء على العرش ليس هو الاستواءَ على العرش، والاستقرارَ فوقَه ليس هو الاستقرارَ فوقه، إلى غير ذلك من الإسْفافِ والتَّهافُت».

٣٦- وقال شيخنا الإمامُ المتكلم الحافظ الشيخ عبد اللَّه الهرريُّ (ت ١٤٢٩ هـ) في كتابه «صريح البيان»[١] ما نصه: «**استوى له معان في لغة العرب عديدة**، بعضُ معانيه من صفات المخلوقين **كالجلوس والاستقرار**، ومنها ما

(١) صريح البيان (ص/ ١١١).

هو لائقٌ باللَّه تعالى كالاستيلاء والقهر».

٣٧- وقال رحمه اللَّه ورضي عنه في «جامع الخيرات»[١] ما نصه: «لم يقل أحد من الصحابة إن استواءَ اللَّه على عرشه الجلوسُ، إنما كانوا يعتقدون بالاستواء أي استواء اللَّه على عرشه أن له معنى لائقًا باللَّه تبارك وتعالى من معاني الاستواء في لغة العرب؛ لأن **الاستواءَ في لغة العرب له معانٍ عديدةٌ: يُطلق الاستواء بمعنى الجلوس،** ويُطلق الاستواء بمعنى الاستقرار، ويُطلق لفظ الاستواء بمعنى التمام، ويُطلق الاستواء بمعنى الاعتدال، ويُطلق الاستواء بمعنى القصد، إلى غير ذلك من معاني الاستواء، ويُطلق الاستواء بمعنى الاستيلاء والقهر، ويُطلق الاستواء بمعنى العلو، علو القَدْر؛ فالمعنى الذي يليق [باللَّه] من معاني الاستواء هو الاستيلاءُ والقَهرُ وعُلوُّ القَدْر، ليس علوَّ الجهة والمكان؛ لأنَّ الشأن في

(١) جامع الخيرات (١/ ٣٥٩).

علوِّ القدر ليس في علو المكان، الشأنُ في علوِّ القَدر ليسَ في علوِّ الجهة والمكان أي الحيز. فلم يكن أحدٌ من أصحاب رسول اللَّه يفسر استواء اللَّه على عرشه بالجلوس والاستقرار، إنما كانوا يحمِلون الاستواء على المعنى الذي يليق باللَّه ولا يحملونه على المعنى الذي هو صفة من صفات البشر كالجلوس؛ لأنَّ الجلوس لا يكون إلا مِن البشرِ ونحوهم من البهائم التي لها نِصفان: نِصفٌ أعلى ونِصفٌ أسفلُ، هذا الذي يَصِحُّ منه الجلوسُ».

٣٨- وقال شيخنا العلامة الإمام الحافظُ الهرريُّ أيضًا[١]: «وعند المشبهة والكرامية والمجسمة: اللَّه متمكن على العرش، وتعلقوا بظاهر قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ [سورة طه] فقالوا: الاستواء الاستقرار، وقال بعضهم: الجلوس، وهؤلاء المشبهة قسمٌ منهم

(١) مجموعة دفاتر الشيخ عبد الرزّاق الشريف (١١/ ٣٠٦-٣٠٩).

يعتقدون أنَّ اللَّه مُستقر على العرش، ويكتفون بهذا التعبير من غير أن يفسّروا هل هذا استقرار اتصال أم استقرار محاذاة من غير مماسة، وقسمٌ منهم صرحوا بالجلوس، والجلوس في لغة العرب معناه تَمَاسُّ جسمين؛ أحدهما له نصف أعلى ونصف أسفل، فمن قال إنّه مستو على العرش استواء اتصال أي جلوس، أو قال استواؤه مجرّد مماسّةٍ من غير صفة الجلوس فهو ضالٌّ، والذين قالوا إنّه مستوٍ على العرش من دون مماسة أي إنما يُحاذيه مِن فوق أي كما تحاذي أرضَنا السماءُ فهؤلاء أيضًا ضالون. في بعض المواضع، ابنُ تيمية يقول: إنّه يماسّ، وفي بعض المواضع يقول: إنّه بِحذاء العرش من غير مماسّة، هذا الرجل تائه، على زعمهم هذه الآية دليلٌ على ذلك، وليس فيها دليلٌ على ذلك؛ لأنّ «استوى» ليس معناه في لغة العرب جَلَسَ فقط، بل في لغة العرب «استوى» له معانٍ عديدة،

تقول العرب: استوى كذا على كذا بمعنى استقرَّ، وتقول: استوى كذا على كذا بمعنى قهر، وتقول: استوى كذا بمعنى اعتدل، وتقول: استوى كذا بمعنى تمَّ، هذه المعاني هي معانٍ للاستواء في لغة العرب، لكن استواء اللَّه تعالى على العرش الذي ذكره في هذه الآية لا يجوز أن يكون استواء استقرار وجلوس على العرش، ولا يجوز أن يكون استواء محاذاة، المحاذاة أي يُحاذي جِرمٌ جِرمًا؛ الآن هذه الأرضُ تُحاذي السّماء الأولى من دون مماسّة، لا يجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ على أحدِ هذه الصفات التي نسبوها للَّه، وهي: الجلوس، والاستواء بمجرد المماسة والمحاذاة بلا مماسة، كلُّ هذه التفسيرات فاسدة، والتفسيرُ الصحيح تفسيرُ مَن قال: الرحمٰنُ على العرش استوى قهرَ؛ لأنَّ القهرَ صفةُ كمال للَّه تعالى، هو وصف نفسه بالقَهر؛ قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ

ﭐلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ ﴾ [سورة الرَّعد].

وأقبحُ هذه الاعتقادات الفاسدة وأشدُّها ضلالًا وفسادًا قولُ مَن قال: إنَّ اللَّه جالسٌ على العرش أو واقفٌ عليه. هؤلاء يجعلون اللَّهَ تعالى محمولًا للعرش، ومعلوم أن العرش محمولٌ للملائكة، فهؤلاء الملائكة على قول هؤلاء قد حملوا اللَّه تعالى، فكيف يليقُ بالإله الذي أوجدَ العالمَ بِأسره أن يحمله شيء مِن خلقه؟! على قول هؤلاء يلزم أن يكون اللَّه تعالى محمول حامل ومحفوظ حافظ، وذلك ما لا يقوله عاقلٌ.

ثمَّ إنَّ مِن دلائل أهل الحقِّ أنَّ التعرِّيَ عن المكان ثابتٌ في الأزل؛ لعدم قِدمِ المكان، إذ هو غير المتمكِّن، فلو تمكَّنَ بعد خلقِ المكان لَتغيّر عمّا كان عليه، ولَحَدثت فيه مماسّة، والتغيّر وقبول الحوادث من أمارات الحدَث، وذلك يستحيلُ على اللَّه القديم».

خلاصة

يتبيّن مما سبق أنَّ الجلوسَ والقعودَ والاستقرارَ هي من معاني الاستواء في لغة العرب، وإنْ كُنَّا نجزِمُ بأنَّ هذه المعاني ليست مرادةً للَّه في الآيات الواردة في استواء اللَّه على العرش، لقيام الدليل القاطع على استحالة الجسمية ولوازمِها على اللَّه سبحانه وتعالى.

وقد أوردتُ لكَ عددًا من الأقوال الدّالة على ذلك لعلماء من أَزمنةٍ وقُرون مختلفة، ولم أُطِل خشيةَ الإملال. فلا معنَى لِجَحدِ ذلك بعد البيان، وشأنُ المؤمن أن يكون طالبًا للحق غيرَ مُعاند في قَبولِه.

وينبغي على مَن أرادَ أن يَرُدَّ على أهل البدع والفساد أن يُحكِمَ دليلَه؛ لئلا يكون في كلامه ثُغرةٌ يدخلُ منها المخالفُ فيشتبِهُ الأمرُ على العوام، ويَظهرُ البِدعيُّ في صورةِ مَن حقَّقَ الانتصاراتِ على أهل السنة، وحاشا أن يكونَ للبِدعَةِ ظهورٌ على سَنَنِ

أهلِ الحقّ.

اللَّهم تقبَّل مِنَّا وارحمنا، واجعلْنا مِن الذين يَستمعونَ القَولَ فَيَتَّبِعونَ أحسَنَه، والحمد للَّه أولًا وآخرًا، والصلاةُ والسلامُ على سيّد الكائنات محمّد، وعلى آله وأصحابه الطيّبين الطَّاهرين.

اعتقاد الصحابة والأئمة الأربعة وإجماع الأمة أن اللَّه موجود بلا مكان منزه عن الجلوس والقعود وصرفهم الاستواء الوارد في الآية عن معنى التمكن والاستقرار والتحيز[1]

روى الإمام مسلم في الصحيح[2] أن عبد اللَّه بن المبارك كان يقول: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

فقد خص اللَّه هذه الأمة بأن العلم فيها محفوظ بالسند المتصل، فكان الخلف متبعين للسلف عقيدة وأحكامًا، ولم يَحِد الخلف عن أصول السلف قِيدَ أُنْمُلة، إنما الأصول واحدة على تعاقب الأزمان، فعلماء الشام قديمًا وحديثًا لم يخرجوا عن اعتقاد السلف، فإن الإجماع قائم على العقائد التي نصوا عليها، ومن خالفها فقد خرق الإجماع،

(١) وقد سبق نقل بعض الأقوال ونعيدها هنا لأهميتها ولعظيمِ فائدتها.

(٢) صحيح مسلم، ٣٢.

و اللَّه تعالى يقول: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وها هم أصحاب المذاهب الأربعة أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رضي اللَّه عنهم كانوا أئمةً في الفقه وأصحابَ مذاهب يعمل بها الناس إلى يومنا هذا، كما كانوا أئمةً في العقيدة، جبالًا راسخةً لا يهزها ريح، وكانت لهم مواقف مشهودة في الدفاع عن معتقد أهل السنة والجماعة في مختلف المحن التي مرت عليهم في أيامهم، وإذا نظرنا في ما نقل إلينا من كلامهم في أصول الاعتقاد نجد أنه موافق لما ذكرناه في كتابنا هذا من نقول عن علماء بلاد الشام، وهذه نبذة من النصوص المنقولة عن الأئمة الأربعة وأتباعهم في بيان معتقدهم رضي اللَّه عنهم.

ما معنى الكيف؟

قال اللغوي الراغب الأصبهاني (ت:٥٠٢هـ) في

«المفردات في غريب القرآن»[1]: «كيف لفظ يسأل به عما يصح أن يقال فيه شبيه وغير شبيه كالأبيض والأسود والصحيح والسقيم، ولهذا لا يصح أن يقال في اللَّه عز وجلَّ كيف» اهـ.

وقال الفقيه اللغوي الفيروزآبادي (ت:٨١٧هـ) ما نصه[2]: «يصف أهل التوحيد اللَّه تعالى أنه موجود بلا كمية وكيفية» من كتابه «القاموس المحيط».

قول الإمام أبي حنيفة في مسألة الاستواء:

وسئل الإمام أبو حنيفة رضي اللَّه عنه عن الاستواء فقال: «من قال: لا أعرف اللَّه أفي السماء هو أم في الأرض فقد كفر»[3]، لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانًا ومن توهم أن للحق مكانًا فهو مشبه. وهذا القول ثابت عن الإمام أبي حنيفة نقله من لا يحصى كالإمام ابن عبد السلام في «حل الرموز» والإمام

---

(١) **المفردات في غريب القرآن**، الراغب الأصبهاني، ص٤٤٤.

(٢) **القاموس المحيط**، للفيروزآبادي، ص١٣٨٦.

(٣) يُنظر: **الفقه الأبسط**، ص٤٩.

تقي الدين الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد»[١] والإمام أحمد الرفاعي في «البرهان المؤيد»[٢] وغيرهم.

فهذا «الفقه الأكبر»[٣] فيه: «واللَّه واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق أنه لا شريك له، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، لا يشبه شيئًا من الأشياء من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه» وفيه أيضًا[٤]: «ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كيفية ولا كمية ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة». وفي «الوصية» للإمام[٥]: «لقاء اللَّه تعالى لأهل الجنة حق بلا كيفية ولا تشبيه ولا جهة». وفي «الوصية»[٦]: «نُقِر بأن اللَّه على العرش

---

(١) **دفع شبه من شبه وتمرد**، ص١٨.

(٢) **البرهان المؤيّد**، السيّد أحمد الرفاعيّ، ص٢٤.

(٣) **الفقه الأكبر**، ص٣٠-٣١.

(٤) **الفقه الأكبر**، ص١٣٦-١٣٧.

(٥) يُنظر: **شرح الفقه الأكبر**، ص١٣٨.

(٦) يُنظر: **شرح الفقه الأكبر**، ص٧٠.

استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرار عليه وهو الحافظ للعرش وغيرِ العرش من غير احتياج، فلو كان محتاجًا لما قَدَر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوق، ولو كان محتاجًا إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان اللَّه تعالى! تعالى اللَّه عن ذلك علوًّا كبيرًا».

وفي «الفقه الأبسط»(١): «كان اللَّه ولا مكان، كان قبل أن يخلق الخلق، كان ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء وهو خالق كل شيء».

وقال أيضًا: «فمن قال: «لا أعرف ربي أفي السماء هو أم في الأرض» فهو كافر، كذلك من قال إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض». وإنما كَفَّرَ الإمامُ قائل هاتين العبارتين لأنه جعل اللَّه مختصًّا بجهة وحَيِّز، وكلُّ ما هو مختص بالجهة والتحيُّز فإنه محتاجُ محدثٍ بالضرورة أي بلا شك، وليس مراده كما زعم المشبهة

---

(١) **الفقه الأبسط**، ص٥٧.

إثباتَ أن السماء والعرش مكان للَّه تعالى، بدليل كلامه السابق الصريح في نفي الجهة عن اللَّه – وقد نقلنا ذلك – ومن ذلك قوله: «ولو كان محتاجا إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان!».

ففي هذه إشارة من الإمام رضي اللَّه عنه إلى إكفار من أطلق التشبيه والتحيز على اللَّه كما قال العلامة البياضي الحنفي في «إشارات المرام»[1] والشيخ الكوثري في «تكملته»[2] وغيرهما.

وفي «شرح الفقه الأكبر»[3] لملَّا علي القاري في الرد على المجسمة المحرفين لكلام أبي حنيفة ما نصه: «وما روي عن أبي مطيع البلخي أنه سأل أبا حنيفة رحمه اللَّه عمن قال: «لا أعرف ربي في السماء هو أم في الأرض» فقال: «قد كفر لأن اللَّه تعالى يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]،

---

(١) إشارات المرام، ص٢٠٠.

(٢) تكملة الشيخ الكوثري، ص١٨٠.

(٣) شرح الفقه الأكبر، ص١٩٧-١٩٨.

وعرشه فوق سبع سمواته» قلت: فإن قال «إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض» قال: «هو كافر لأنه أنكر كونه في السماء فمن أنكر كونه في السماء فقد كفر لأن اللَّه تعالى في أعلى عليين وهو يدعى من أعلى لا من أسفل، والجواب أنه ذكر الشيخ الإمام ابن عبد السلام في كتابه «حل الرموز» أن الإمام أبا حنيفة قال: «من قال: (لا أعرف اللَّه تعالى في السماء هو أم في الأرض) كفر» لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانًا ومن توهم أن للحق مكانًا فهو مشبه» اهـ. ولا شك أن ابن عبد السلام من أَجَلِّ العلماء وأوثقهم فيجب الاعتماد على نقله لا على ما نقله الشارح «شارح عقيدة الطحاوي»، مع أن أبا مطيع رجل وضّاع (أي يضع الأحاديث) عند أهل الحديث كما صرح به غير واحد». انتهى كلام ملّا علي القاري.

قال الشيخ مصطفى أبو السيف الحمامي في كتابه

«غوث العباد ببيان الرشاد»[1]: «ومن هذا الكلام يُعلَم أمور منها:

الأمر الأول: أن تلك المقالة ليست في «الفقه الأكبر» وإنما نقلها عن أبي حنيفة رحمة اللَّه عليه ناقل فيكون إسنادها إلى «الفقه الأكبر» كذبًا يراد به ترويج البدعة.

الأمر الثاني: أن هذا الناقل مطعون فيه بأنه وضّاع لا يحل الاعتماد عليه في نقل يُبْنى عليه حكم فرعي فضلًا عن أصلي فالاعتماد عليه - وحاله ما ذُكِر - خيانةٌ يريد الرجل بها أن يروج بدعته.

الأمر الثالث: أن هذا الناقل صرح به إمام ثقة هو بن عبد السلام بما يكذبه عن أبي حنيفة رحمة اللَّه عليه بالنقل الذي نقله عن هذا الإمام الأعظم رضي اللَّه عنه.

فاعتماد الكذاب وإغفال الثقة خيانة يراد بها تأييد بدعته وهي جرائم تكفي واحدة منها فقط لأن

---

(١) غوث العباد ببيان الرشاد، ص٣٤١-٣٤٢.

تسقط الرجل من عداد العدول العاديين لا أقول من عداد العلماء أو أكابر العلماء أو الأئمة المجتهدين، ويعظمُ الأمر إذا علمنا أن الخيانات الثلاث في نقل واحد وهو مما يرغم الناظر في كلام هذا الرجل على أن لا يثق بنقل واحد ينقله فإنه لا فرق بين نقل ونقل، فإذا ثبت خيانته في هذا جاز أن تثبت في غيره وغيره» انتهى كلام الحمامي.

وأما ما نسبه ابن القيم إلى يعقوب وهو الإمام أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة رضي اللَّه عنهما، قال الشيخ مصطفى الحمامي - من علماء الأزهر -: «لا شك أنه كذب يروّجُ به هذا الرجل بدعته» اهـ. وكذا قال الكوثري في «تكملته»[(١)].

فبهذا ينتسف ما قاله ابن القيم وكذلك ما تنسبه المجسمة إلى أبي حنيفة أنه قال «اللَّه في السماء» فهذا غير ثابت.

---

(١) تكملة الكوثري، ص١٠٨.

قال الشيخ الكوثري في «تكملته»[1]: «وقد أشار البيهقي بقوله: (إن صحت الحكاية) إلى ما في الرواية من وجوه الخلل» اهـ.

على أن الإمام البيهقي ذكر في «الأسماء والصفات» في كثير من المواضع أن اللَّه منـزه عن المكان والحدّ ومن ذلك:

قوله[2]: «وما تفرد به الكلبي وأمثاله يوجب الحَدَّ، والحدّ يوجب الحدث لحاجة الحدّ إلى حادٍّ خَصَّه به والبارئ قديم لم يزل» اهـ.

وقوله[3]: «وإنّ اللَّه تعالى لا مكان له».

ثم قال: «فإن الحركة والسكون والاستقرار من صفات الأجسام، واللهُ تعالى أحد صمد ليس كمثله شيء» اهـ.

فوضح بعد هذا البيان الشافي أن دعوى إثبات

---

(١) تكملة الشيخ الكوثري، ص١٨٠.

(٢) الأسماء والصفات، ص٤١٥.

(٣) الأسماء والصفات، ص٤٤٨-٤٤٩.

المكان للَّه تعالى أخذًا من كلام أبي حنيفة رضي اللَّه عنه افتراء عليه وتقويل له بما لم يقل. وعبارته المشهورة التي رواها عنه أبو الفضل التميمي الحنبلي «مهما تصورت ببالك ف اللَّه بخلاف ذلك» دليل على نصاعة عقيدته وأنه على عقيدة التنـزيه.

ونقل الإمام الحافظ العراقي والإمام القرافي والشيخ ابن حجر الهيتمي وملّا علي القاري ومحمد زاهد الكوثري وغيرهم عن الأئمة الأربعة هداة الأمة الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي اللَّه عنهم القول «بتكفير القائلين بالجهة والتجسيم» اهـ

قول الإمام مالك في مسألة الاستواء:

ثبت عن الإمام مالك رضي اللَّه عنه ما رواه الحافظ البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات»[1] بإسناد جيد كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «الفتح»[2] من طريق عبد اللَّه بن وهب قال:

---

(١) **الأسماء والصفات**، أبو بكر البيهقي، ص٣٧٩.

(٢) **فتح الباري**، ابن حجر العسقلاني، ١٣/ ٤١٧.

«كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال يا أبا عبد اللَّه، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. كيف استواؤه؟» قال: «فأطرق مالك وأخذته الرُّحَضَاء ثم رفع رأسه فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. كما وصف نفسه، ولا يقال كيفَ وكَيْف عنه مرفوعٌ، وأنت رجل سوء صاحب بدعة أخرجوه»، قال: «فأُخرِج الرجل».

فقول الإمام مالك «وكيف عنه مرفوع» أي ليس استواؤه على العرش كيفًا أي هيئة كاستواء المخلوقين من جلوس ونحوه. وقوله «أنت رجل سوء صاحب بدعة[1] أخرجوه»، وذلك لأن الرجل سأله بقوله: كيف استواؤه؟، ولو كان الذي حصل مجرد سؤال عن معنى هذه الآية مع اعتقاد أنها لا

---

(١) قال الشيخ سلامة القضاعي العزّامي الأزهريّ في «**فرقان القرآن**» ص١٦ عن قول مالك لذاك الرجل «صاحب بدعة»: «لأن سؤاله عن كيفية الاستواء يدل على أنه فهم الاستواء على معناه الظاهر الحسي الذي هو من قبيل تمكن جسم على جسم واستقراره عليه، وإنما شك في كيفية هذا الاستقرار. فسأل عنها، وهذا هو التشبيه بعينه الذي أشار إليه الإمام بالبدعة» اهـ.

تؤخذ على ظاهرها ما كان اعترض عليه.

وروى الحافظ البيهقي[(١)] من طريق يحيى بن يحيى قال: «كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال يا أبا عبد اللَّه، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فكيف استوى؟» قال: «فأطرق مالك رأسه حتى علاه الرُّحَضاء، ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول[(٢)]، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعًا، فأمر به أن يُخْرَج» ا.ه قال البيهقي: «وروي في ذلك أيضًا عن ربيعة بن عبد الرحمن أستاذ مالك بن أنس رضي اللَّه عنهما».

---

(١) **الأسماء والصفات**، أبو بكر البيهقي، ص٣٧٩.

(٢) قال الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي في «**إتحاف السادة المتقين**» ٢/ ٨٢ ما نصه: «وقال ابن اللبّان [في إزالة الشبهات ص١٠٥] في تفسير قول مالك: قوله «كيف غير معقول» أي كيف من صفات الحوادث، وكل ما كان من صفات الحوادث فإثباته في صفات اللَّه تعالى ينافي ما يقتضيه العقل، فيجزم بنفيه عن اللَّه تعالى، قوله: «والاستواء غير مجهول» أي أنه معلوم المعنى عند أهل اللغة، «والإيمان به» على الوجه اللائق به تعالى «واجب» لأنه من الإيمان باللَّه وبكتبه» اهـ.

وقوله «الاستواء غير مجهول» أي أنه معلوم وروده في القرآن، ولا يعني أنه بمعنى الجلوس ولكن كيفية الجلوس مجهولة كما زعم بعض المجسّمة.

وقوله «والكيف غير معقول» معناه أن الاستواء بمعنى الكيف أي الهيئة كالجلوس لا يعقل أي لا يقبله العقل، لكونه من صفات الخلق لأن الجلوس لا يصح إلا من ذي أعضاء أي كألْيةٍ وركبةٍ، وتعالى اللَّه عن ذلك، فلا معنى لقول المشبهة: «الاستواء معلوم والكيفية مجهولة»[1] يقصدون بذلك أن الاستواء الجلوس لكن كيفية جلوسه غير معلومة لأن الجلوس كيفما كان لا يكون إلا بأعضاء، فنفي الكيف عن اللَّه تعالى أي الهيئة وكل ما كان من صفات الخلق كالجلوس والاستقرار والحركة والسكون وما شابه ذلك محلُّ اتفاق بين علماء أهل السنة والجماعة سلفًا وخلفًا.

---

(١) هذا اللفظ لم يثبت بسنَد صحيح عن مالك ولا عن غيره من الأئمّة رواية فلا اعتداد به.

قال الإمام الترمذي (ت:٢٧٩هـ) في «سننه»[١]: «والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك ابن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا: تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف».

وروى الحافظ البيهقي في «كتابه الاعتقاد»[٢] عن الوليد بن مسلم، قال: «سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث ابن سعد عن هذه الأحاديث[٣] فقالوا: أمِرّوها كما جاءت بلا كيفية».

ونقل الحافظ البيهقي[٤] في «الأسماء والصفات» عن الأئمة الأربعة والسُّفيانَين والحمّادين والأوزاعي والليث وشعبة وشريك وأبي عوانة وغيرهم أنهم نَفَوْا

---

(١) سنن الترمذي، باب ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار، ٤/ ٦٩٢.

(٢) **الاعتقاد**، أبو بكر البيهقي، ص٤٤.

(٣) أي الأحاديث المتشابهة في الصفات.

(٤) **الأسماء والصفات**، أبو بكر البيهقي، ص٣٨٠-٤٢١. **فتح الباري**، ابن حجر العسقلاني، ٣/ ٣٠.

عن اللَّه تعالى الكيف.

أي ليس كما تدّعي المجسِّمة أنّ السلَف يُثبتون للَّه كيفية أي هيئةً لكن غير معلومة لنا. تعالى اللَّه عمّا يقولون عُلُوًّا كبيرًا.

قال الإمام أبو سليمان الخطابي (ت:٣٨٨هـ) في «أعلام الحديث» ما نصه[1]: «وليس معنى قول المسلمين إن اللَّه على العرش هو أنه مماس له أو متمكن فيه أو متحيز في جهة من جهاته، لكنه بائن من جميع خلقه، وإنما هو خبر جاء به التوقيف فقلنا به، ونفينا عنه التكييف، إذ ليس كمثله شىء وهو السميع البصير».

وقوله: «بائن من جميع خلقه» أي غير مشابه للخلق، لا بمعنى أنه متباعد عن الخلق بالمسافة، وينبغي أن يُتَنَبَّه لمراد من قال من الأئمة «إنه بائن

---

(١) **أعلام الحديث**، أبو سليمان الخطّابي، ٢/ ١٤٧٤. **الأسماء والصفات**، البيهقي، ص٣٦٩. **فتح الباري**، ابن حجر العسقلاني، ١٣/ ٤٢٤.

من الأشياء»، ومن قال منهم «إنه تعالى غير مباين»، فإنه ليس خلافًا حقيقيًّا، بل مراد من قال «بائن» أنه لا يشبهها ولا يماسها، ومراد من قال «ليس مباينًا» نَفْيُ المباينة الحسية المسافيّة. فمن نقل كلام من قال منهم إنه بائن، وحمله على المباينة المسافيّة والمحاذاة كابن تيمية فقد باين الصواب وقَوّلَ أئمة أهل الحقّ ما لم يقولوه، فَحَذارِ حَذارِ ممن يحمل كلامهم على غير محمله.

وقال الإمام أبو سليمان الخطابي في كتابه «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» ما نصه(١): «فإن الذي يجب علينا وعلى كل مسلم أن نعلم أنَّ ربنا عز وجل ليس بذي صورة ولا هيئة، فإن الصورة تقتضي الكيفيّة، وهي عن اللّه وعن صفاته منفيّة».

وفي «الأسماء والصفات» للبيهقي(٢) عن أبي

---

(١) **أعلام الحديث** ١/ ٥٢٩، وانظر **الأسماء والصفات** للبيهقي ص٢٨٢.

(٢) **الأسماء والصفات**، البيهقي، (ص/ ٣٨٠-٣٨١).

الحسن علي بن محمد الطبري، وجماعة آخرين من أهل النظر ما نصه: «والقديم سبحانه عالٍ[1] على عرشه لا قاعد ولا قائم ولا مماسّ ولا مبايِن عن العرش» يريد به مباينة الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد، لأنّ المماسة والمباينة التي هي ضدها والقيام والقعود من صفات الأجسام، واللَّه عز وجل أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفُوًا أحد. فلا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام

---

(١) عال على عرشه عُلوَّ قدر وفضل كما يتضح من السياق، لا علو جهة ومكان. قال اللغوي إبراهيم بن السّري الزّجاج أحد مشاهير اللغويين (٣١١هـ) في كتاب **تفسير أسماء اللَّه الحسنى** ص٦٠ ما نصه: «و اللَّه تعالى عالٍ على كل شيء، وليس المراد بالعلو: ارتفاعَ المحلّ لأن اللَّه تعالى يجلُّ عن المحلِّ والمكان، وإنما العُلو علوُّ الشأن وارتفاعُ السلطان» اهـ. وقد أصدرت مجلة الأزهر، وهي مجلة دينية علمية تصدرها مشيخة الأزهر، في المحرم سنة ١٣٥٧هـ في **تفسير سورة الأعلى**، ص١٦: «والأعلى صفة الرب، والمراد بالعلو العلو بالقهر والاقتدار، لا بالمكان والجهة، لتنزهه عن ذلك» وفي (ص/ ١٧): «واعلم أن السلف قائلون باستحالة العلو المكاني عليه تعالى خلافًا لبعض الجهلة الذين يخبطون خبط عشواء في هذا المقام فإن السلف والخلف متفقان على التنزيه» اهـ.

تبارك وتعالى. حكى الأستاذ أبو بكر بن فورك هذه الطريقة عن بعض أصحابنا أنه قال: «استوى بمعنى علا»، ثم قال: «ولا يريد بذلك علوًّا بالمسافة والتحيز والكون في مكان متمكّنًا فيه» اهـ. إلى أن قال البيهقي[١] نقلا عن بعض أهل العلم: «وجوابي هو الأول وهو أن اللَّه مستو على عرشه وأنه فوق[٢] الأشياء بائن منها بمعنى أنها لا تحله ولا يحلها ولا يمسها ولا يشبهها، وليست البينونة بالعزلة تعالى اللَّه ربنا عن الحلول والمماسة علوًّا كبيرًا». انتهى كلام البيهقي بنصه.

قال الإمام أبو المظفّر الإسفراييني (ت:٤٧١هـ)

---

(١) **الأسماء والصفات**، البيهقي، ص٣٨١-٣٨٢.

(٢) فوقية القهر والقدرة، قال القرطبي في **تفسيره** للآية: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ ٨/ ٣٣٦: ومعنى «فوق عباده» فوقية الاستعلاء بالقهر والغلبة عليهم أي هم تحت تسخيره لا فوقية مكان كما تقول: السلطان فوق رعيته أي بالمنزلة والرفعة. وقال ملا علي القاري في **شرح الفقه الأكبر** ص٣٣٢: «وأما عُلوّه على خلقه المستفاد مِن نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ فعُلوّ مكانة ومرتبة لا عُلوّ مكان كما هو مقرَّر عند أهل السنة والجماعة» اهـ.

ما نصُّه[1]: «وأن تعلم أنه لا يجوز عليه الكيفية والكمية والأينيّة لأنّ مَن لا مثل له لا يمكن أن يقال فيه كيف هو، ومن لا عدد له لا يقال فيه كم هو، ومن لا أول له لا يقال له مم كان، ومن لا مكان له لا يقال فيه أين كان، وقد ذكرنا من كتاب اللَّه تعالى ما يدل على التوحيد ونفي التشبيه ونفي المكان والجهة ونفي الابتداء والأولية، وقد جاء فيه عن أمير المؤمنين علي[2] رضي اللَّه عنه أشفى البيان حين

---

(١) **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، أبو المظفّر الإسفراييني، ص١٦١-١٦٢. وفي **منح الجليل شرح مختصر خليل** للشيخ محمد أحمد عليش مفتي الديار المصرية الأسبق (ت١٢٩٩هـ) (٢/ ٣٤٠) ما نصه: «قال عليّ كرم اللَّه تعالى وجهه حين قيل له أين اللَّه: الذي أين الأين لا يقال فيه أين اهـ. فبيَّن للسائل فساد سؤاله بأنّ الأينيّة مخلوقة، والذي خلقها كان موجودًا قبل خلقها لا محالة، ولا أينيّة له، وصفاته تعالى لا تتغيَّر فهو بعد أنْ خَلَقَ الأينيّةَ على ما كان قبل خلقها» اهـ.

(٢) وفي **تاريخ دمشق** للحافظ ابن عساكر، ٧/ ٢٣٧، و**كنز العمال** للمتقي الهندي ١/ ٤٠٧، وغيرهما أنّ يهوديًّا أتى عليًّا رضي اللَّه عنه فقال: يا أمير المؤمنين متى كان اللَّه، فقال له سيدنا علي: إنما يقال متى كان لمن لم يكن ثم كان، فأمّا مَن لم يزل بلا كيف يكون كان بلا كَينُونة، كائن لم يزل قبل القبل وبعد البعد =

قيل له: أين اللَّه؟ فقال: إن الذي أيّن الأين لا يقال له أين. فقيل له: كيف اللَّه؟ فقال: إن الذي كَيَّف الكيف لا يقال له كيف» اهـ.

فتبين أن مراد السلف بِلا كيفية نفي الجلوس والاستقرار والحركة والأعضاء ونحو ذلك مما هو من صفات الأجسام. ولا يقصدون أن استواءه على العرش وإتيانه (له كيفية لا نعلمها نحن واللَّه يعلمها) لا يريدون هذا، بل المراد نفيُ الكيفية عنه ألبتّة. وليَعلَمِ العاقلُ أن الجلوس كيفما كان افتراشًا أو تربعًا أو غيرهما فهو كيفية لأنه لا يخرج عن كونه من صفات الأجسام. وهكذا التحيز في المكان كيفيةٌ من كيفيات الأجسام، والمماسة لجسم من الأجسام كيفية فهي منفية عن اللَّه تعالى.

وقال القاضي عياض المالكي في كتابه «إكمال المعلم بفوائد مسلم»[1]: «ويا ليت شعري! ما الذي

= لا يزال بلا كيف، فأسلم اهـ.

(١) **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، عياض بن موسى، ٢/ ٤٦٥.

جمع آراء كافة أهل السُّنّة، والحقُّ على تصويب القول بوجوب الوقوف عن التفكر في الذَّات كما أُمروا، وسكتوا لحيرة العقل هناك وسلَّمُوا، وأطبقوا على تحريم التَّكييف والتخييل والتَّشكيل، وأنَّ ذلك من وقوفهم وحيرتهم، غير شكٍّ في الوجود أو جهل بالموجود، وغير قادح في التَّوحيد بل هو حقيقة عندهم» اهـ. ونقله عنه النووي في «شرح مسلم»[1] وأَقَرَّه.

وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب البغدادي المالكي[2]: «واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء اتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يثبت له كيفية، لأنّ الشرع لم يَرِدِ بذلك، ولا أخبر النبيّ عليه السلام فيه بشيء، ولا سألته الصحابة عنه، ولأن ذلك يرجع إلى

---

(١) **شرح صحيح مسلم**، محيي الدين النووي، ٥/ ٢٥.

(٢) **شرح عقيدة الإمام مالك الصغير** لابن أبي زيد القيرواني، القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، ص٢٨.

التنقل والتحول وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن، وذلك يَؤُول إلى التجسيم، وإلى قِدَمِ الأجسام، وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام، وقد أجمل مالك رحمه اللَّه الجواب عن سؤال من سأله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ فقال: الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، ثم أمر بإخراج السائل».

أقول: وهذا فيمن سأل كيف استوى فما بالكم بالذي فسره بالجلوس والقعود والاستقرار!؟

ثم إن الإمام مالكًا عالم المدينة وإمام دار الهجرة نجم العلماء أمير المؤمنين في الحديث رضي اللَّه عنه ينفي عن اللَّه الجهة كسائر أئمة الهدى، فقد ذكر الإمام العلامة قاضي قضاة الإسكندرية ناصر الدين بن الـمُنَيّر المالكي الفقيه المفسر النحوي الأصولي الخطيب الأديب البارع في علوم كثيرة في كتابه «المقتفَى في شرف المصطفى» لما تكلم عن الجهة وقرر نفيها قال: «ولهذا المعنى أشار مالك

رحمه اللَّه في قوله ﷺ: «**لا تفضلوني على يونس ابن متى**»، فقال مالك: «إنما خصّ يونس للتنبيه على التنزيه لأنه ﷺ رُفع على العرش ويونس عليه السلام هُبط به إلى قاموس البحر ونسبتهما مع ذلك من حيث الجهة إلى الحق جل جلاله نسبة واحدة، ولو كان الفضل بالمكان لكان عليه الصلاة والسلام أقرب من يونس بن متى وأفضل مكانا، ولما نهى عن ذلك»، ثم أخذ الفقيه ناصر الدين يبين أن الفضل بالمكانة لا بالمكان».

ونقل ذلك عنه أيضًا الإمام الحافظ تقي الدين السبكي الشافعي في كتابه «السيف الصقيل»[١] والإمام الحافظ محمد مرتضى الزبيدي الحنفي في «إتحاف السادة المتقين»[٢] وغيرهما.

وأما ما يرويه سريج بن النّعمان عن عبد اللَّه ابن نافع عن مالك أنه كان يقول « اللَّه في السماء

---

(١) **السيف الصقيل**، تقي الدين السبكي الشافعي، ص٤١-٤٢.

(٢) **إتحاف السادة المتقين**، محمد مرتضى الزبيدي، ٢/ ١٠٥.

وعلمه في كل مكان» فغير ثابت. قال الإمام أحمد: «عبد اللَّه بن نافع الصائغ لم يكن صاحب حديث وكان ضعيفًا فيه». وقال أبو حاتم: «ليس بالحافظ، هو لَيِّنٌ في حفظه وكتابه أصح»، وقال البخاري: «يعرف حفظه وينكر وكتابه أصح»، قال ابن عدي: «يروي غرائب عن مالك»، وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» وقال: «كان صحيح الكتاب وإذا حدّث مِن حفظه ربّما أخطأ»، وقال ابن فرحون: «كان أصم أميًّا لا يكتب». وراجع ترجمة سريج وابن نافع في كتب الضعفاء، وبمثل هذا السند لا ينسب إلى مثل مالك مثل هذا(١). فبان مما ذكرناه أن ما تنسبه المشبهة للإمام مالك تَقَوُّلٌ عليه بما لم يقل.

قول الإمام الشافعي في مسألة الاستواء:

---

(١) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، جمال الدين المِزّي، ١٦/ ٢١٠. **تكملة الردّ على نونيّة ابن القيم**، محمد زاهد الكوثري، ص٩٥. **إيضاح الدليل**، ابن جماعة، ص١٠٧.

وقال إمامنا الشافعي رضي اللَّه عنه لـمّا سئل عن الاستواء: «آمنت بلا تشبيه وصدقت بلا تمثيل واتّهمتُ نفسي في الإدراك وأمسكتُ عن الخوض فيه كلّ الإمساك». ذكره الإمام أحمد الرفاعي في «البرهان المؤيّد»[1] والعِزّ بن عبد السّلام في «حَلّ الرموز»[2] والشيخ تقي الدين الحصني في «دفع شُبَه مَن شبَّه وتمرَّد»[3] والرَّملي في «فتاويه»[4] والنفْراويّ في «الفَواكِه الدَّواني»[5] وغيرهم.

وقال أيضًا: «آمنت بما جاء عن اللَّه على مراد اللَّه وبما جاء عن رسول اللَّه على مراد رسول اللَّه». ذكره الشيخ الحصني في «دفع شُبَه مَن شبَّه وتمرَّد»[6]

---

(١) **البرهان المؤيّد**، السيّد أحمد الرفاعيّ، ص١٨.

(٢) **حلّ الرموز**، العِزّ بن عبد السّلام، ص٤٤.

(٣) **دفع شبه من شبّه وتمرّد**، تقي الدين الحصني، ص٣١.

(٤) **فتاوى الرَّملي المطبوع بهامش الفتاوى الكبرى** لابن حجر الهيتمي، ٤/ ٢٦٧.

(٥) **الفواكه الدَّواني**، شهاب الدين النفْراويّ، ص٨٢.

(٦) **دفع شبه من شبّه وتمرّد**، تقي الدين الحصني، ص٨٦.

وغيره كثير، ومعناه لا على ما قد تذهب إليه الأوهام والظنون من المعاني الحسيّة والجسميّة التي لا تجوز في حق اللَّه تعالى.

ولـمّا سئل عن صفات اللَّه تعالى قال: «حرام على العقول أن تمثّل اللَّه تعالى، وعلى الأوهام أن تَحُدَّ، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تعَمّق، وعلى الخواطر أن تحيط إلا ما وصف به نفسه - أي اللَّه - على لسان نبي اللَّه ﷺ». ذكره الشيخ ابن جهبل في رسالته في نفي الجهة عن اللَّه التي رَدَّ فيها على ابن تيمية[1].

وقال إمامنا الشافعي - رضي اللَّه عنه - أيضًا جامعًا جميع ما قيل في التوحيد: «من انتهض لمعرفة مدبّره فانتهى إلى موجود ينتهي إليه فكره فهو مشبّه، وإن اطمأنّ إلى العدم الصِّرفِ فهو مُعَطِّل،

---

(١) يُنظر: **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين السبكي، ٩/ ٤٠، خلال رسالة أحمد بن يحيى بن إسماعيل الشيخ شهاب الدين بن جهبل الكلابي الحلبي الأصل والتي أولها في ٩/ ٣٤.

وإن اطمأن لموجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحّد». ذكر ذلك عنه الإمام أحمد الرفاعي في البرهان المؤيد[1]، والإمام بدر الدين الزركشي (ت:٧٩٤هـ) في «تشنيف المسامع»[2]، والحافظ ولي الدين أبو زرعة العراقي في «الغيث الهامع»[3]، وملّا علي القاري في «شرح الفقه الأكبر»[4] وغيرهم[5].

---

(١) **البرهان المؤيّد**، السيّد أحمد الرفاعيّ، ص١٧.

(٢) **تشنيف المسامع**، الزركشي، ٤/ ٨٠، ثم قال الزركشي: وهو معنى قول الصديق الأكبر رضي اللّه عنه: «العجزُ عن دَرَكِ الإدراكِ إدراكُ»، ثم قال ٤/ ٨٢ وفي هذا المقام قال الصديق الأكبر رضي اللّه عنه: «سبحان من لم يجعل لخلقه سبيلًا إلى معرفته إلا بالعجز عن معرفته» اهـ. قلت: أي لا يُعرف معرفةَ إحاطة اهـ.

(٣) **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، أبو زرعة العراقي، ٣/ ٩١٤.

(٤) **شرح الفقه الأكبر**، ملا علي القاري، ص٢٦٧.

(٥) وممن قالها بعده إمام الحرمين أبو المعالي الجويني في كتابه **العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية** ص٢٣ ونصه: «من انتهض لطلب مدبره فإن اطمأن إلى موجود انتهى إليه فكره فهو مشبه وإن اطمأنّ إلى النفي المحض فهو معطل، وإن قطع بموجود واعترف بالعجز عن درك حقيقته فهو موحد، وهو معنى قول الصديق رضي اللّه عنه، إذ قال: العجز عن درك =

قلت: ما أدقّها مِن عبارة وما أوسع معناها شفى فيها صدور قوم مؤمنين، فرَضِيَ اللَّه عنه وجزاه عنّا وعن الإسلام خيرًا وقد أخذها من قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ومن قوله عز وجل: ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، ومن قوله تعالى: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٥٦]، ومن قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ﴾ [إبراهيم: ١٠]. وكل هذا يدلّ على أنّ الإمام الشافعي رضي اللَّه عنه على تنزيه اللَّه عما يخطر في الأذهان مِن معاني الجسمية وصفاتها كالجلوس والتحيّز في جهة وفي مكان والحركة والسكون ونحو ذلك.

قال الإمام الشافعي رضي اللَّه عنه أيضًا ما نصه[1]: «إنه تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلقه المكان لا يجوز عليه التغيير في ذاته ولا التبديل في صفاته».

= الإدراك إدراك» اهـ.

(١) **إتحاف السادة المتقين**، محمد مرتضى الزبيدي، ٢/ ٢٤.

وروى الحافظ السيوطي في «الأشباه والنظائر»[1] أنّ الإمام الشافعي كفّر المجسم.

وقال الشيخ الإمام أقضى القضاة نجم الدين ابن الرفعة في كتابه «كفاية النبيه في شرح التنبيه»[2] في قول الشيخ أبي إسحاق رضي اللَّه عنه في باب صفة الأئمة «ولا تجوز الصلاة خلف كافر لأنه لا صلاة له فكيف يقتدى به» قال: «وهذا ينظم مَن كفرُهُ مجمعٌ عليه ومن كفَّرناهُ من أهل القبلة كالقائلين بخلق القرآن وبأنّه لا يعلم المعدومات قبل وجودها ومَن لم يؤمن بالقدر وكذا من يعتقد أن اللَّه جالسٌ

---

(١) **الأشباه والنظائر**، جلال الدين السيوطي. ٢/ ٢٤٥. وقال السيوطي في «**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**» ص٣٨٣ شارحًا كلام النووي: «مَن كُفِّر ببدعته لم يُحْتَجَّ به: وهو كما في شرح المهذب للمصنف: المجسم، ومنكر علم الجزئيات، قيل: وقائل خلق القرآن. فقد نصّ عليه الشافعي واختاره البلقيني، ومنع تأويل البيهقي له بكفران النعمة، بأنّ الشافعي قال ذلك في حقّ حفص الفرد لمّا أفتى بضرب عنقه، وهذا رادّ للتأويل» اهـ. ومثله قال في كتاب «منهج ذَوِي النظَر» للشيخ محمد محفوظ بن عبد اللَّه الترمسي (ت:١٣٣٨هـ) ص١٢٩.

(٢) **كفاية النبيه شرح التنبيه**، نجم الدين ابن الرفعة، ٤/ ٢٤.

على العرش كما حكاه القاضي حسين هنا عن نص الشافعي». وذكره كذلك الشيخ الإمام المتكلم ابن المعلم القرشي في كتابه «نجم المهتدي»[(١)].

وأما ما ترويه المشبهة عن الشافعي مما هو خلاف العقيدة السنية ففي سنده أمثال العُشَاري وابن كادش. أما ابن كادش فهو أبو العز بن كادش أحمد ابن عبيد اللَّه (ت:٥٢٦هـ) من أصحاب العشاري اعترف بالوضع (الافتراء)، راجع «الميزان»[(٢)] وحكم مثله عند أهل النقد معروف.

وأما العشاري فهو أبو طالب محمد بن علي العشاري (ت:٤٥٢هـ) مغفَّل وقد راجت عليه العقيدة المنسوبة إلى الشافعي كذبًا، وكلُّ ذلك

---

(١) **نجم المهتدي ورجم المعتدي**، ابن المعلّم القرشيّ، ص٥٥١. وذكر ابن المعلّم أيضًا في كتابه نجم المهتدي ص٥٨٨ أن الإمام علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه قال: «سيرجع قوم من هذه الأمة عند اقتراب الساعة كفارًا، قال رجل: يا أمير المؤمنين كفرهم بماذا أبالإحداث أم بالإنكار، فقال: بل بالإنكار ينكرون خالقهم فيصفونه بالجسم والأعضاء» اهـ.

(٢) **ميزان الاعتدال** ١/ ٢٥٩.

باعتراف الذهبي نفسه في «الميزان»[1] وغيره، وكذلك ما ينسب للشافعي في «وصية الشافعي» فهو رواية أبي الحسن الهكاري المعروف بوضعه كما هو معروف في كتب الجرح والتعديل[2]، فليحذر تمويهات المجسمة فإن هذا دأبهم، يذكرون ما يوافق هواهم وإن كان كذبًا وباطلًا.

قول الإمام أحمد في مسألة الاستواء:

وسئل الإمام أحمد رضي اللَّه عنه عن الاستواء فقال: «استوى كما أخبر لا كما يخطر للبشر». ذكره الإمام أحمد الرفاعي في «البرهان المؤيد»[3] والعز

---

(١) **ميزان الاعتدال** ٦/ ٢٦٧.

(٢) يُنظر: «**ميزان الاعتدال**» ٥/ ١٣٨، و«**ذيل تاريخ بغداد**» ٣/ ١٧٣ لابن النجار. قال الشيخ محمد زاهد الكوثري في **تكملته** ص٩١: ومالك قائل بالاستواء بلا كيف، وكذا الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد وابن المبارك، وهم براء مما يوجد في روايات عبد اللَّه بن نافع الصائغ والعُشاري والهَكَّاري وابن أبي مريم ونعيم ابن حماد والإصطخري وأمثالهم. و(اعتقاد الشافعي) المذكور في ثبت الكوراني كذب الموضوع مروي بطريق العشاري وابن كادش اهـ.

(٣) **البرهان المؤيّد**، السيّد أحمد الرفاعيّ، ص١٨.

ابن عبد السلام في «حل الرموز»[1] والشيخ الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل أحمد»[2]، والرملي في «فتاويه»[3] والنفْراوي في «الفواكه الدواني»[4] وغيرهم[5].

فانظر رحمك اللَّه بتوفيقه إلى هذه العبارة ما أتقنها، فهي اعتقاد قويم ومنهاج سليم، إذ فيها تنزيه استواء اللَّه على العرش عما يخطر للبشر من جلوس واستقرار ومحاذاة ونحو ذلك، أما المجسمة المشبهة ففسروا الاستواء بما يخطر في أذهانهم من جلوس وقعود ونحو ذلك، فهذا فيه دليل على تبرئة

---

(١) **حل الرموز**، تقي الدين الحصني، ص٤٤.

(٢) **دفع شبه من شبّه وتمرّد** ونسب ذلك إلى السيد الجليل أحمد ص٢٩-٣٠.

(٣) **فتاوى شهاب الدين الرملي المطبوع بهامش الفتاوى الكبرى الفقهية** لابن حجر الهيتمي ٤/ ٢٦٦.

(٤) **الفواكه الدواني** ص٨٢.

(٥) ونقل مرعي الكَرْمي المقدسي الحنبلي (ت:١٠٣٣هـ) في **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات** ص١٢١: عن أحمد أنه قال: استوى كما ذَكر لا كما يخطر للبشر اهـ.

الإمام أحمد رضي اللَّه عنه من المنتسبين إليه زورًا الذين يحرفون كلمة «استوى» فيقولون: «جلس، قعد، استقر» تعالى اللَّه عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

والإمام أحمد بن حنبل رضي اللَّه عنه من أبعد الناس عن نسبة الجسم والجهة والحدِّ والحركة والسكون إلى اللَّه تعالى، فقد نقل الإمام أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميميّ (ت:٤١٠هـ) رئيس الحنابلة ببغداد وابن رئيسها في كتابه «اعتقاد الإمام أحمد»[١] عن الإمام أحمد أنه قال: «وأنكر - يعني أحمد - على من يقول بالجسم»، وقال: «إنَّ الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف، و اللَّه تعالى خارج عن ذلك كله، فلم يجز أن يسمى جسمًا لخروجه عن معنى الجسمية ولم يجئ في الشريعة

---

(١) اعتقاد الإمام أحمد ص٤٥.

ذلك فبَطَلَ». ونقله الحافظ البيهقي عنه في «مناقب أحمد» وغيرُه[1].

ونقل أبو الفضل التميميّ في كتاب «اعتقاد الإمام أحمد»[2] عن الإمام أنه قال: «ولا يجوز أن يقال استوى بمماسة ولا بملاقاة، تعالى اللَّه عن ذلك علوًّا كبيرًا، و اللَّه تعالى لم يلحقه تغيُّرٌ ولا تبدُّلٌ ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش، وكان يُنكر -الإمام أحمد- على من يقول «إنّ اللَّه في كل مكان بذاته»، لأنّ الأمكنة كلها محدودة».

وبيّن الإمام الحافظ ابن الجوزي الحنبلي في كتابه «الباز الأشهب»[3] براءة أهل السنة عامة والإمام أحمد خاصة من مذهب المشبهة وقال: «وكان أحمد لا يقول بالجهة للبارئ» انتهى بحروفه.

وقال القاضي بدر الدين ابن جماعة في كتابه

---

(١) يُنظر: **تكملة السيف الصَّقيل** ص٧٢.

(٢) **اعتقاد الإمام أحمد** ص٣٨-٣٩.

(٣) **الباز الأشهب** ص٥٦ طبع دار الجنان.

«إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل»[1] عن الإمام أحمد: «كان لا يقول بالجهة للبارئ تعالى»[2].

وقال الشيخ ابن حجر الهيتمي في فتاويه[3]: «عقيدة إمام السنة أحمد بن حنبل - رضي اللَّه عنه وأرضاه وجعل جنان المعارف متقلَّبه ومأواه وأفاض علينا وعليه من سوابغ امتنانه وبوأه الفردوس الأعلى من جنانه - موافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة من المبالغة التامة في تنزيه اللَّه تعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوًّا كبيرًا من الجهة والجسمية وغيرهما من سائر سمات النقص، بل وعن كل وَصْف ليس

---

(١) **إيضاح الدليل** ص١٣٧.

(٢) قال الشيخ محمد زاهد الكوثري في **تكملته** ص٨٧: ولم يقع ذكر الجهة في حق اللَّه سبحانه في كتاب اللَّه ولا في سنة رسوله ﷺ ولا في لفظ صحابي أو تابعي ولا في كلام أحد ممن تكلم في ذات اللَّه وصفاته من الفرق سوى أقحاح المجسمة وأتحدى من يدعي خلاف ذلك أن يسند هذا اللفظ إلى أحد منهم بسند صحيح فلن يجد إلى ذلك سبيلًا فضلًا عن أن يتمكن من إسناده إلى الجمهور بأسانيد صحيحة اهـ.

(٣) **الفتاوى الحديثية** ص١٤٨.

فيه كمال مطلق، وما اشتهر بين جهلة المنسوبين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشىء من الجهة أو نحوها فكذب وبُهتان وافتراء عليه، فلعن اللَّه من نسب ذلك إليه، أو رماه بشىء من هذه المثالب التي برَّأه اللَّه منها، وقد بيّـن الحافظ الحجة القدوة الإمام أبو الفرج ابن الجوزي من أئمة مذهبه المبرئيـن من هذه الوصمة القبيحة الشنيعة أنَّ كل ما نسب إليه من ذلك كذب عليه وافتراء وبهتان وأن نصوصه صريحة في بطلان ذلك، وتنزيه اللَّه تعالى عنه فاعْلَم ذلك فإنه مُهِمّ. وإياك أنْ تصغي إلى ما في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وغيرهما ممن اتخذ إلهه هواه، وأضله اللَّه على علم، وختم على سمعه وقلبه، وجعل على بصره غشاوة، فمن يهديه من بعد اللَّه! وكيف تجاوز هؤلاء الملحدون الحدود، وتعدَّوا الرسوم وخرقوا سياج الشريعة والحقيقة! فظنوا بذلك أنهم على هدًى من ربهم وليسوا كذلك، بل هم على أسوأ الضلال وأقبح الخصال وأبلغ الـمَقت

والخسران وأنهى الكذب والبهتان فخذل اللَّه متَّبِعَهم وطَهَّرَ الأرض من أمثالهم».

وقال الشيخ محمد بن علّان الصدّيقي (ت:١٠٥٧هـ) في «الفتوحات الربّانية» على الأذكار النووية ما نصّه(١): «وأنّه تعالى منزّه عن الجهة والمكان والجسم وسائر أوصاف الحدوث، وهذا معتقد أهل الحقّ ومنهم الإمام أحمد، وما نسبه إليه بعضهم من القول بالجهة أو نحوها كذب صُراح عليه وعلى أصحابه المتقدمين كما أفاده ابن الجوزي من أكابر الحنابلة، وما وقع في كلام بعض المحدّثين والفقهاء ممّا يوهم الجهة أو التجسيم أوّله العلماء، وقالوا: إنّ ظاهره غير مراد، فعليك بحفظ هذا الاعتقاد، واحذر زيغ المجسّمة والجهمية أرباب الفساد».

---

(١) **الفتوحات الربّانية على الأذكار النووية**، محمد بن علّان، باب الحثّ على الدعاء والاستغفار في النصف الثاني من كلّ ليلة ٣/١٩٦.

وقال الحافظ ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري[1]: «ابن شاهين يقول: (رجلان صالحان بُليا بأصحاب سوء جعفر بن محمد وأحمد ابن حنبل)».

وقال ابن الحفيد التفتازاني في الدرّ النّضيد[2]: «المفهوم مِنْ تاريخ الإمام اليافعي في ذكر مشايخ سنة ثمان وخمسين وخمسمائة أن الإمام الزاهد أحمد بن حنبل - قُدّس سرّه - لم يقل بأنّ كلامه تعالى صوت وحرف، وأنه تعالى في جهة، فكأنّ الحنابلة القائلين بأنّ كلامه قديم مِنْ جنس الأصوات قوم آخرون لا مُتّبعوه».

هذا وقد نقل الإمام الحافظ العراقي والإمام القرافي والشيخ ابن حجر الهيتمي ومُلّا علي القاري ومحمد

(١) تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ص١٦٤.

(٢) الدرّ النَضِيد من مجموعَةِ الحفيد لأحمد بن يحيى بن محمد الحفيد (ت:٩٠٦هـ) ص١٤٨.

زاهد الكوثري وغيرهم[1] عن الأئمة الأربعة هداة الأمة الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي اللَّه عنهم القول بتكفير القائلين بالجهة والتجسيم اهـ.

بل وقال الإمام بدر الدين الزركشي في «تشنيف المسامع»[2]: «ونقل صاحب الخصال من الحنابلة عن أحمد أنه قال: «من قال جسم لا كالأجسام كفر»، ونقل عن الأشعرية أنه يفسق، وهذا النقل عن الأشعرية ليس بصحيح».

وروى الحافظ البيهقي في مناقب أحمد عن الحاكم عن أبي عمرو بن السَّمَّاك عن حنبل عن أحمد بن حنبل تأول قول اللَّه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أنه جاء ثوابه، ثم قال البيهقي: «وهذا إسناد لا

---

(١) **كفاية النبيه شرح التنبيه** لابن الرفعة ٤/ ٢٤، **والأشباه والنظائر** للسيوطي ٢/ ٢٤٥، **ونجم المهتدي ورجم المعتدي** لابن المعلم القرشي ص٥٥١، **المنهاج القويم على المقدمة الحضرمية** لابن حجر الهيتمي ص٦٩، **ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح** لملا عليّ القاري ٢/ ١٣٧، **ومقالات الكوثري** ص٢٦٩، وقد مرّ.

(٢) **تشنيف المسامع شرح جمع الجوامع** ٤/ ٨٥.

غبار عليه» اهـ.

وقال الحافظ البيهقيّ أيضًا في «مناقب أحمد»: «أنبأنا الحاكم قال حدثنا أبو عمرو بن السَّمَّاك قال حدثنا حنبل بن إسحاق قال سمعت عمي أبا عبد اللَّه - يعني أحمد - يقول: احتجوا علي يومئذ - يعني يوم نوظر في دار أمير المؤمنين - فقالوا تجيء سورة البقرة يوم القيامة وتجيء سورة تبارك، فقلت لهم إنما هو الثواب، قال اللَّه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] إنما يأتي قدرته، وإنما القرآن أمثال ومواعظ» اهـ.

قال الحافظ البيهقي: «وفيه دليل على أنه كان لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب والنزول الذي وردت به السنة انتقالًا من مكان إلى مكان كمجيء ذوات الأجسام ونزولها، وإنما هو عبارة عن ظهور آيات قدرته، فإنهم لما زعموا أن القرآن لو كان كلام اللَّه وصفة من صفات ذاته لم يجز عليه المجيء والإتيان، فأجابهم أبو عبد اللَّه بأنه

إنما يجيء ثواب قراءته التي يريد إظهارها يومئذ فعبر عن إظهاره إياه بمجيئه، وهذا الذي أجابهم به أبو عبد اللَّه لا يهتدي إليه إلا الحذاق من أهل العلم المنزَّهون عن التشبيه» اهـ.

وهذا دليل على أن الإمام أحمد رضي اللَّه عنه ما كان يحمل آيات الصفات وأحاديث الصفات التي توهم أنَّ اللَّه متحيّز في مكان أو أنّ له حركةً وسكونًا وانتقالًا من علو إلى سفل على ظواهرها كما يحملها ابن تيمية وأتباعه فيثبتون اعتقادًا التحيز للَّه في المكان والجسمية ويقولون لفظًا ما يموّهُون به على الناس ليظن بهم أنهم منزهون للَّه عن مشابهة المخلوق فتارة يقولون: (بلا كيف) كما قالت الأئمة، وتارة يقولون: (على ما يليق باللَّه)، نقول لو كان الإمام أحمد يعتقد في اللَّه الحركة والسكون والانتقال لترك الآية على ظاهرها وحملها على المجيء بمعنى التنقل من علو وسفل كمجيء الملائكة، وما فاه بهذا التأويل.

وقال الحافظ الكبير أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي في «دفع شبه التشبيه»[1]: «وكذلك قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ذكر القاضي أبو يعلى عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال في قوله تعالى: ﴿أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، قال: المراد به قدرته وأمره»، قال: «وقد بينه في قوله تعالى: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ أَمۡرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]، ومثل هذا في التوراة، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، قال: إنما هو قدرته» اهـ.

وقال[2]: «والواجب على الخلق اعتقاد التنزيه وامتناع تجويز النُقلة وأن النزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان يفتقر إلى ثلاثة أجسام: جسم عالٍ وهو مكان لساكنه، وجسم سافل، وجسم منتقل من علو إلى سفل وهذا لا يجوز على اللَّه عز وجل» اهـ.

ثم قال: «ومنهم من قال يتحرك إذا نزل، وما يدري أن الحركة لا تجوز على اللَّه تعالى، وقد حكوا

---

(١) دفع شبه التشبيه ص٢٦-٢٧.

(٢) دفع شبه التشبيه، في شرح الحديث التاسع عشر ص٤٩-٥٠.

عن الإمام أحمد ذلك وهو كذب عليه»[1].

وقال الشيخ تقي الدين الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد»[2]: «وحكوا هذه المقالة عن الإمام أحمد فُجورًا منهم بل هو كذب محض على هذا السيد الجليل السلفي المنـزه».

وقال الفخر الرازي في «أساس التقديس»[3]: «نقل الشيخ الغزالي رحمه اللَّه عن أحمد بن حنبل رحمه اللَّه أنّه أقرّ بالتأويل في ثلاثة أحاديث».

ثم قال الرازي[4]: «رُوي عنه عليه السلام أنّه تأتي سورة البقرة وآل عمران كذا وكذا يوم القيامة كأنّهما غمامتان. فأجاب أحمد بن حنبل رحمه اللَّه، وقال: «يعني ثواب قارئهما»، وهذا تصريح منه بالتأويل».

---

(١) قال محقّق الكتاب الشيخ محمد زاهد الكوثري معلقا: حكى ذلك أبو يعلى في طبقاته عن أحمد بطريق أبي العباس الأصطخري وهو كما قال المصنف نقل مفترى اهـ.

(٢) دفع شبه من شبه وتمرد، ص٢٥.

(٣) أساس التقديس، ص١٠٧.

(٤) أساس التقديس، ص١٠٨.

وذكر الإمام بدر الدين محمّد بن عبد اللَّه الزركشي في كتابه «البرهان في علوم القرآن»[1]: «وممّن نُقل عنه التأويل عليّ وابن مسعود وابن عباس وغيرهم. وقال الغزالي في كتاب «التفرقة بين الإسلام والزندقة»، «إنّ الإمام أحمد أوّل في ثلاثة مواضع». وأنكر ذلك عليه بعض المتأخرين، قلت: وقد حكى ابن الجوزي عن القاضي أبي يعلى تأويل أحمد في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، قال: «وهل هو إلّا أمره»، بدليل قوله: ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]».

وقد ورد في «الفتوحات الربّانية على الأذكار النووية»[2] للعالم المفسّر محمد بن علّان الصدّيقي الشافعي الأشعري المكّي (ت:١٠٥٧هـ) رحمه اللَّه تعالى في باب الحثّ على الدعاء والاستغفار في

---

(١) **البرهان في علوم القرآن**، النوع السابع والثلاثون في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات، ٢/ ٧٩.

(٢) **الفتوحات الربّانية على الأذكار النووية**، ٢/ ١٩٦.

النصف الثاني من كلّ ليلة ما نصّه: «وأنّه تعالى منـزّه عن الجهة والمكان والجسم وسائر أوصاف الحدوث، وهذا معتقد أهل الحقّ ومنهم الإمام أحمد وما نسبه إليه بعضهم من القول بالجهة أو نحوها كذب صراح عليه وعلى أصحابه المتقدمين كما أفاده ابن الجوزي من أكابر الحنابلة». انتهى بحروفه.

فَصْلٌ
في إِجْمَاعِ أهلِ الحقّ على تنزيهِ اللهِ عن الجسميّةِ وإجماعِهم عَلَى تَكْفِيرِ المُجَسِّمِ

ولَمَّا تقرَّرَ جميعُ ما ذُكِرَ وزيادةٌ عندَ العلماءِ حكى غيرُ واحدٍ منهُمُ الإجماعَ على كفرِ المجسِّمِ:

١ - فمنهم: الإمامُ الحافظُ أبو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ (ت: ٣٢١هـ) في عقيدتِهِ التي قَالَ إِنَّهَا عقيدةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أي عقيدةُ سلفِ الأمةِ فإنَّهُ وُلِدَ في القرنِ الثالثِ وتوفيَ في أوائلِ القرنِ الرابعِ، وبيَّنَ أن معتَقَدَ سلَفِ الأمةِ مِن أهلِ السنةِ: «وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بمعنًى مِنْ معاني البَشَرِ فقد كَفَرَ»

اهـ[1]، وأَوَّلُ صِفَاتِ البَشَرِ الجِسْمِيَّةُ، فَيَكُونُ الـمُجَسِّمُ كَافِرًا بِالإِجْمَاعِ، وَلَيْسَ احْتِجَاجُنَا بِمُجَرَّدِ كَلَامِ الطَّحَاوِيِّ مَعَ مَتَانَتِهِ، بَلْ أَيْضًا بِالإِجْمَاعِ الذي نَقَلَهُ.

٢- **ومنهم**: القاضي عبدُ الوَهَّابِ المالكيُّ (ت: ٤٢٢هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في **شرحِ رسالةِ القَيْرَوَانِيِّ** ما نَصُّهُ: «واعلمْ أَنَّ الوصفَ له تعالى بالاستواءِ اتِّبَاعٌ للنَّصِّ وتسليمٌ للشرعِ وتصديقٌ لِمَا وصفَ نفسَهُ تعالى بهِ، ولا يجوزُ أَنْ يُثْبَتَ له كيفيةٌ، لأَنَّ الشرعَ لم يَرِدْ بذلكَ، ولا أخبرَ النبيُّ عليه السلامُ فيهِ بشيءٍ، ولا سَأَلَتْهُ الصَّحَابَةُ عنه، ولأَنَّ ذلكَ يرجعُ إلى التَّنَقُّلِ والتَّحَوُّلِ وإشغالِ الحَيِّزِ والافتقارِ إلى الأماكنِ، وذلكَ **يَؤُولُ إلى التَّجْسِيمِ وإلى قِدَمِ الأجسامِ، وهذا كُفْرٌ عندَ**

(١) محمد بن محمد البابرتي المصري الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، (ص ٦٤).

كَافَّةِ أهلِ الإسلامِ» اهـ[1].

٣- ومنهم: أبو شَكُورٍ السَّالميُّ (ت بعد: ٤٦٠هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في **التَّمْهِيدِ في بَيَانِ التَّوْحِيدِ** ما نَصُّهُ: «ثُمَّ مَنْ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَا يُوجِبُ التَّشْبِيهَ وَالتَّغْيِيرَ وَالحَدَثَ، وَشَبَّهَهُ بِصِفَاتِ المخْلُوقِينَ سَوَاءٌ وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ[2] أَوْ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ يَصِيرُ كَافِرًا بِلَا خِلَافٍ» اهـ[3].

٤- ومنهم: أبو المظفرِ الأسفراييني الشافعيُّ (ت: ٤٧١هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في **التبصير**: «وأَمَّا الهشاميةُ فإِنَّهُم أَفْصَحُوا عَنِ التَّشْبِيهِ بما هو كفرٌ مَحْضٌ

---

(١) القاضي عبد الوهاب المالكي، **شرح عقيدة الإمام مالك الصغير**، (ص ٢٨).

(٢) أي ما يوهمُ ظاهرُهُ التشبيهَ، وليس معنى النصّ التشبيه، فمن أخذ بظاهر النصّ فشبَّهَ اللَّهَ بخلقه ولو بصفة واحدة كالقعود أو الجلوس أو نسبة الأعضاء أو الجوارح أو الجسمية أو الحجمية له، أو إثبات الحيز أو المكان له فهو كافر بالإجماع، لا عذر له ولو تستَّرَ مدعيًا التأويل لهذا النص.

(٣) أبو شكور السالمي، **التمهيد في بيان التوحيد**، (ص ٣٦١).

بِاتِّفَاقِ جَمِيعِ المسلمينَ، وَهُمُ الأَصْلُ في التَّشْبِيهِ، وَإِنَّمَا أَخَذُوا تَشْبِيهَهُم مِنَ اليَهُودِ حِينَ نَسَبُوا إِلَيْهِ الوَلَدَ وَقَالُوا: عُزَيْرٌ ابنُ اللَّهِ، وأثبتوا لَهُ المكَانَ وَالحَدَّ وَالنِّهَايَةَ والمجيءَ - يعني الحِسِّيَّ - والذهابَ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا» اهـ[1]، وَقَالَ فِيهِم أَيْضًا: «والعقلُ بأَوَّلِ وَهْلَةٍ يعلمُ أَنَّ مَنْ كانت هذه مَقَالَتَهُ لم يَكُنْ له في الإسلامِ حَظٌّ» اهـ[2]، وَقَالَ أَيْضًا: «قَدْ أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا عَلَى نَفْيِ صِفَةِ التَّجْسِيمِ عَنِ البَارِئِ تَعَالَى مَعْنًى وَإِطْلَاقًا» اهـ[3]، وقَالَ رحمه اللَّهُ: «أَجْمَعَ المسلمونَ على نَفْيِ كَوْنِ البارئِ تعالى جوهرًا لفظًا ومعنًى، وخالفَ ابنُ كَرَّامٍ الإجماعَ» اهـ[4].

---

(١) أبو المظفر الأسفراييني، **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، عالم الكتب، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣ر، (ص ٤١).

(٢) المصدر السابق، (ص ٤٠).

(٣) أبو المظفر الأسفراييني، **الأوسط**، (١/ ق٨٣/ ب).

(٤) المصدر السابق، (١/ ق٨٦/ ب).

٥- **ومنهم**: الشيخُ أبو حَامِدٍ الغَزَالِيُّ (ت: ٥٠٥هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في كتابِهِ المسمَّى إِلْجَامَ العَوَامِّ عَنْ عِلْمِ الكَلَامِ وَهُوَ ءَاخِرُ كُتُبِهِ مَا نَصُّهُ: «فَإِنْ خَطَرَ ببالِهِ أَنَّ اللَّهَ جسمٌ مُرَكَّبٌ مِنْ أعضاءٍ فهو عابدُ صَنَمٍ؛ فَإِنَّ كُلَّ جسمٍ هو مخلوقٌ، وعبادةُ المخلوقِ كفرٌ، وعبادةُ الصنمِ كفرٌ لأَنَّهُ مخلوقٌ، وكانَ مخلوقًا لأَنَّهُ جسمٌ، فَمَنْ عَبَدَ جسمًا فهو كافرٌ بإجماعِ الأُمَّةِ السَّلَفِ منهم والخَلَفِ» اهـ[1].

٦- **ومنهم**: لسانُ المتكلمينَ الإمامُ أبو المعينِ ميمونُ بنُ محمدٍ النسفيُّ (ت: ٥٠٨هـ) في كتابِه «**تبصرةِ الأدلةِ**» قالَ ما نصُّه: «وأما أهلُ الحقِّ نصرَهم اللَّهُ فإنهم تعلَّقوا بقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ**﴾». وبينَ دلالةَ هذا النصِّ القرآنيِّ فقالَ: «واللهُ تعالى نفى المماثلةَ بينَ ذاتِه وبينَ غيرِه منَ الأشياءِ فيكونُ القولُ بإثباتِ المكانِ لهُ ردًّا لهذا النصِّ المحكمِ الذي

(١) الغزالي، **إلجام العوام**، (ص ٥٢).

لا احتمالَ فيهِ بوجهٍ سوى ظاهرِه، ورادُّ النصِّ كافرٌ عصمَنا اللَّهُ تعالى عن ذلكَ» اهـ.

٧- **ومنهم**: القاضي الفقيهُ عِزُّ الدِّينِ بنُ عَبْدِ السَّلَامِ (ت: ٦٦٠هـ) فَإِنَّهُ يقولُ: «القرءانُ كلامُ اللَّهِ صفةٌ مِنْ صفاتِهِ، قديمٌ بِقِدَمِهِ، ليسَ بحروفٍ ولا أصواتٍ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الوَصْفَ القَدِيمَ هو عَيْنُ أصواتِ القارئِ وكتابةِ الكاتبينَ فقد أَلْحَدَ في الدِّينِ **وَخَالَفَ إِجْمَاعَ المسلمينَ**، بل إجماعَ العقلاءِ مِنْ غيرِ أهلِ الدِّينِ، ولا يَحِلُّ للعلماءِ كِتْمَانُ الحَقِّ، ولا تَرْكُ البِدَعِ ساريةً في المسلمينَ، ويجبُ على وُلَاةِ الأمرِ إعانةُ العلماءِ المنَزِّهِينَ الموَحِّدِينَ، **وَقَمْعُ المبتدعةِ المشبهينَ المجسمينَ**» اهـ[١]، فإذا كَانَ هذا قَوْلَهُ وحُكْمَهُ - وهو حَقٌّ وَصَوَابٌ - في مَنْ جَعَلَ الصِّفَةَ الذَّاتِيَّةَ مِنْ صفاتِ اللَّهِ حادثةً،

---

(١) نقله عنه ابن المعلم القرشي في نجم المهتدي ورجم المعتدي، (٢/ ٤٧١-٤٧٢).

فكيفَ بمن يقولُ: اللَّهُ حَادِثٌ مخلوقٌ مُفْتَقِرٌ مُتَرَكِّبٌ مُحْتَاجٌ؟ وهل هذا إِلَّا الجسمُ ومعناهُ؟ فالإمامُ عِزُّ الدِّينِ بنُ عبدِ السلامِ مَعَ إجماعِ الأُمَّةِ على تكفيرِ مَنْ قَالَ بحدوثِ ذاتِ اللَّهِ أو بحدوثِ صفةٍ مِنْ صفاتِهِ الذاتيةِ سبحانَهُ.

٨- **ومنهم**: النجم الخُونَجِيُّ الأشعري الحنفي (ت: ٦٦٣هـ) فقد نقل في **شرح المعالم** أنَّ مَنِ اعتقدَ أنَّ اللَّهَ جسمٌ لطيفٌ أو كثيفٌ فهوَ كافرٌ، وقالَ: «قَدْ أجمَعَ المسلمونَ على أنَّ إثباتَ كلِّ واحدةٍ من هاتينِ الصفتينِ في حقِّ اللَّهِ تعالى كُفرٌ» اهـ[1].

٩- **ومنهم**: الفَقِيهُ الصُّوفِيُّ مُحَمَّدُ بنُ أبي بَكْرِ بنِ عَبْدِ القَادِرِ الرَّازِيُّ الحَنَفِيُّ (ت بعد: ٦٦٦هـ) صاحبُ **مختارِ الصحاحِ** و**شرحِ مقاماتِ الحريريِّ** و**حدائقِ الحقائقِ** في الوعظِ

---

(١) عبد الرَّحْمٰنِ الخونجي، **شرح كتاب معالم أصول الدين**، (ص ٢٧٢).

وغيرِها، فإنه يقولُ في كِتَابِهِ **هِدَايَة في أُصُولِ الاعْتِقَادِ شَرْح بَدْءِ الأَمَالِي**[١] عندَ شرحِ قولِ الناظمِ: («ولفظُ الكفرِ من غيرِ اعتقادٍ...»)- في الفصلِ الذي عَقَدَهُ للأَلْفَاظِ التي يَكْفُرُ صَاحِبُهَا بالإجماعِ، فَعَدَّ منها: «أو وصفَ اللَّهَ بما لا يليقُ، أو قالَ: يدُ اللَّهِ وعنى الجارحةَ، أو قالَ: اللَّهُ تعالى في السماءِ عالم[٢]، أو على العرشِ **وأرادَ بهِ المكانَ** أو ليسَ له نيةٌ، أو قالَ: ينظرُ إلينا ويُبصِرُنا منَ السماءِ أو منَ العرشِ، أو قالَ: هوَ في السماءِ أو على الأرضِ، أو قالَ: لا يخلو منهُ مكانٌ، أو قالَ: اللَّهُ فوقُ وأنتَ تحتُ، أو قالَ: اللَّهُ تعالى قامَ أو نزلَ أو جلسَ للإنصافِ، **أو شبَّهَهُ بجسمٍ وجوهرٍ وصورةٍ، أو وصفَهُ بالمحالِ، أو وصفَهُ بالمكانِ والجهاتِ**» اهـ[٣].

---

(١) ونُسِبَ هذا الشرح خطأً في طبعة دار الكتب العلمية إلى أبي بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي فليُتنبَّهْ.

(٢) أي بذاتِهِ أو حقيقةً كما تَدَّعِي المجسمةُ.

(٣) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **هداية الاعتقاد** =

١٠- **ومنهُمُ: صَفِيُّ الدِّينِ الهِنْدِيُّ (ت: ٧١٥هـ)** فَإِنَّهُ يقولُ في **نِهَايَةِ الوُصُولِ في دِرَايَةِ الأُصُولِ** في مَعْرِضِ الاحتجاجِ على أَنَّهُ ليسَ كُلُّ مجتهدٍ في الأصولِ مُصِيبًا ما نَصُّهُ: «وثالثُها: الإجماعُ، فَإِنَّ الأُمَّةَ مِنَ السَّلَفِ قبلَ ظهورِ المخالفِ **أَجْمَعَتْ** على ذَمِّ مَنْ كفرَ عن نَظَرٍ واستدلالٍ وتَوْبِيخِهِ كالفلاسفةِ **والمجسمةِ** وعلى إباحةِ قَتْلِهِم[(١)]» اهـ[(٢)]، وانظُرْ إلى قولِه: «**قبلَ ظهورِ المخالفِ**» تُدرِكْ أنَّ الإجماعَ انعقدَ على كفرِ المجسمةِ قبلَ ظهورِ المتهاونينَ الذينَ يركضُ بعضُ أهلِ زماننا وراءَهم ويتشبَّثُ بهم، والخلافُ بعدَ انعقادِ الإجماعِ ساقطٌ لا عبرةَ بهِ، وقد قَرَّرَ

= **شرح بدء الأمالي (الهداية في أصول الدين)**، (ص ٣٣١-٣٣٦).

(١) لا يخفى أن هذا الأمر إنما يرجع للحكام فهم الموكول إليهم تنفيذ الحدود وإجراء مثل هذه الأحكام.

(٢) صفي الدين الأرموي الهندي، **نهاية الوصول في دراية الأصول**، المكتبة التجارية بمكة المكرمة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦ر، (٨/ ٣٨٤٢).

هذا الصفيُّ نفسُهُ فقالَ: «ولو كانَ المجتهدُ في الأصولِ معذورًا لكانَ إجماعُهم خَطَأً وهوَ ممتنعٌ، وما يقالُ عليهِ: إِنَّهُ كيفَ يمكنُ ادِّعَاءُ الإجماعِ في مَحَلِّ الخلافِ؟ فهوَ ساقطٌ؛ **لأَنَّا نَدَّعِي الإجماعَ قبلَ ظهورِ المخالفِ** فلا يكونُ ما ذكروه قَادِحًا فيهِ» اهـ[1]، وَقَدْ قَالَ الحَافِظُ ابْنُ مَنْدَه الأَصْبَهَانِيُّ في كِتَابِ **التَّوْحِيدِ** مَا نَصُّهُ: «ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ المُجْتَهِدَ المُخْطِئَ في مَعْرِفَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَوَحْدَانِيَّتِهِ كَالمُعَانِدِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ ضَلَالَتِهِم وَمُعَانَدَتِهِم: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [سورة الكهف]» اهـ[2]، وقالَ ابنُ المعلمِ القرشيُّ: «فإنَّ العقائدَ قطعيةٌ، ولأجلِ هذا يكفرُ مَن

---

(١) المصدر السابق، (٨/ ٣٨٤٢).

(٢) أبو عبد اللَّه محمد بن إسحاق، ابن منده، **كتاب التوحيد**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ر، (ص ٨٠).

ذهبَ إلى الجسميةِ وإلى إنكارِ الصفاتِ» اهـ[1]، وقالَ أيضًا: «والجهلُ في المعتَقَداتِ في أصولِ الدياناتِ لا يُعذَرُ صاحبُه، ألا تَرَى أنَّ مَن شَكَّ في وجودِ البارئِ تبارك وتعالى بمثابةِ مَنْ صمَّمَ على نفيِه» اهـ[2].

١١- وقالَ الشيخُ الشريفُ محمدُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ السلامِ الطاهريُّ الصِّقِلِّيُّ الحسينيُّ (ت: ١٤٠٩هـ) مُدَرِّسُ علمِ التوحيدِ في جامعةِ القرويينَ في المغربِ في كتابِه **دروسِ التوحيدِ**: «الاعتقادُ الفاسدُ والجهلُ المركَّبُ كاعتقادِ التثليثِ والتجسيمِ وصاحبُه كافرٌ اجتهدَ أو قَلَّدَ».

١٢- وقد قال الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي الفَضْلِ قَاسِم البَكِّيُّ الكُومِيُّ التُّونُسِيُّ (ت: ٩١٦هـ) في **شرحِ عقيدةِ ابنِ الحاجبِ** عندَ

---

(١) ابن المعلم القرشي، **نجم المهتدي ورجم المعتدي**، (١/ ٨٩).

(٢) المصدر السابق، (١/ ١٩٣).

شرحِ قولِ المصنفِ: «وأَنَّ وَعِيدَ الكَفَرَةِ دَائِمٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَانِدٍ»: «والذي عُلِمَ مِن دينِه ضرورةً ولا شكَّ في ذلكَ ولا ريبَ لأحدٍ منَ العقلاءِ: وجودُ الصانعِ وتوحيدُه، واتصافُه بصفاتِ الكمالِ، وتنزهُه عنِ النقائصِ، وبالجملةِ فالأصولُ التي نبَّهَ عليها حديثُ الإسلامِ والإيمانِ والإحسانِ فمَنْ أنكرَ شيئًا مِن هذهِ الأصولِ فهوَ كافرٌ، ثم الكافرُ على قسمينِ: معاندٌ وغيرُ معاندٍ، وغيرُ المعاندِ: إما باحثٌ ناظرٌ، وإما معتقِدٌ لنقيضِ ما جاءَ بهِ الرسولُ ضرورةً، سواءٌ كانَ عن جهلٍ مركبٍ أو بسيطٍ، **فالمعاندُ والجاهلُ بقسمَيْهِ لا خلافَ في تخليدِه وتأبيدِه في النارِ، وذلكَ مجمَعٌ عليهِ**، وأما الباحثُ الناظرُ فكذلكَ عندَ الجميعِ، وأعني بذلكَ مَن كانَ مترددًا بينَ النفيِ والإثباتِ طالبًا لمبادئِ أحدِهما ولكنه لم يحصِّلْهُ على التمامِ، ولم يخالفْ فيهِ فيما أعلَمُ منْ أهلِ السنةِ إلا البيضاويُّ، كما أشارَ إليهِ

بقولِه: «وأرجو للمجتهدِ العفوَ»، **وَرَدَّ الجميعُ عليهِ ونُسِبَ إلى مخالفةِ الإجماعِ**» اهـ[1].

١٣- **ومنهم**: تَقِيُّ الدِّينِ عَلِيُّ بنُ عبدِ الكافي السُّبْكِيُّ (ت: ٧٥٦هـ) الذي قيلَ ببلوغِه رتبةَ الاجتهادِ، فإنه قالَ في ردِّه على ابنِ تيميةَ: «فخرجَ عنِ الاتِّباعِ إلى الابتداعِ، وخرجَ عنْ جماعةِ المسلمينَ بمخالفةِ الإجماعِ، وقالَ بما يقتضِي الجسميةَ والتركيبَ في الذاتِ [المقدسِ]»، ثم قالَ: «فقالَ بحوادثَ لا أولَ لها، فأثبتَ الصفةَ القديمةَ حادثةً والمخلوقَ الحادثَ قديمًا، ولم يَجمَعْ أحدٌ هذينِ القولينِ في ملةٍ منَ المللِ ولا نِحْلَةٍ منَ النِّحَلِ، فلم يَدخُلْ في الفِرَقِ الثلاثِ والسبعينَ التي افترقَتْ عليها الأمةُ، ولا وقَفَتْ بهِ معَ أمَّةٍ منَ الأُمَمِ هِمَّة، وكلُّ ذلكَ وإنْ كانَ كفرًا شنيعًا مما تقلُّ جُملتُه بالنسبةِ إلى ما أحْدَثَ

(١) محمد بن أبي الفضل البكي، **تحرير المطالب**، (ص ٢٩٤-٢٩٥)، بتصرف.

في الفروعِ» اهـ[1]، فانظُرْ كيفَ عدَّ التشبيهَ والتجسيمَ ووَصْفَ الخالقِ بصفاتِ الخلقِ كفرًا لم يقلْ أحدٌ بدخولِ قائلِه في الفرقِ الثلاثِ والسبعينَ.

١٤- ومنهم: الفقيهُ الشافعيُّ تَقِيُّ الدِّينِ الحِصْنِيُّ (ت: ٨٢٩هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في كتابِه **دَفْعِ شُبَهِ مَنْ شَبَّهَ وَتَمَرَّدَ** ما نَصُّهُ: «وكُلُّ ما كَانَ مِنْ صفاتِ الحَدَثِ فاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُنَزَّهٌ عنه، فإثباتُهُ له كُفْرٌ مُحَقَّقٌ عندَ جميعِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ» اهـ[2].

١٥- ومنهم: الفَقِيهُ العَلَّامَةُ العَلَاءُ البخاريُّ الحنفيُّ (ت: ٨٤١هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في **مُلْجِمَةِ المُجَسِّمَةِ** ما نَصُّهُ: «فإذَنْ يكونُ القولُ بِأَنَّ اللَّهَ مُتَمَكِّنٌ على العرشِ مُتَحَيِّزٌ فيه وأَنَّهُ في جهةِ فوق قولًا بِأَنَّهُ جسمٌ، لأَنَّ الجسميةَ

---

(١) تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، **الدرة المضية**، مطبعة الترقي، (ص ٦-٧).

(٢) تقي الدين الحصني، **دفع شبه مَن شبّه وتمرد**، (ص ١٨).

مِنَ اللوازمِ العقليةِ للمُتَحَيِّزِ ولذي الجهةِ، **وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ اللَّهَ جسمٌ فهوَ كافرٌ إجماعًا**، ولهذا قَالَ إمامُ الحرمينِ في **الإرشادِ**: إثباتُ الجهةِ للَّهِ كُفْرٌ صُرَاحٌ» اهـ(١).

١٦- **ومنهم**: السُّيُوطِيُّ الشافعيُّ (ت: ٩١١هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في **الأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ** ما نَصُّهُ: «وقَالَ بعضُهم: المبتدعةُ أقسامٌ: **الأَوَّلُ: مَا نُكَفِّرُهُ قَطْعًا**، كَقَاذِفِ عائشةَ رضيَ اللَّهُ عنها، ومُنْكِرِ عِلْمِ الجُزْئِيَّاتِ، وحَشْرِ الأجسادِ، والمجسمةِ، والقائلِ بِقِدَمِ العَالَمِ» اهـ(٢).

١٧- **ومنهم**: الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي الفَضْلِ قَاسِمِ البَكِّيُّ الكُومِيُّ التُّونُسِيُّ (ت: ٩١٦هـ) فإنه يقولُ في **شرحِ عقيدةِ ابنِ الحاجبِ**: «اعلمْ أن حكمَ الجواهرِ كلِّها

---

(١) محمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي، **ملجمة المجسمة**، دار الذخائر، بيروت، (ص ٦١).

(٢) جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر**، (ص ٤٨٨).

والأعراضِ كلِّها الحدوثُ، فإذًا العَالَمُ كلُّه حادثٌ، وعلى هذا إجماعُ المسلمينَ، بل كلِّ المللِ، ومَنْ خالفَ في ذلكَ فهوَ كافرٌ لمخالفتِه الإجماعَ القَطْعِيِّ» اهـ[1]، وقالَ أيضًا: «أَمَّا أهلُ الحديثِ فقَدْ ثبتَ عن عمرانَ بنِ حصينٍ رضيَ اللَّهُ عنهُ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: «**كانَ اللَّهُ ولا شيءَ قبلَه**»، وفي طريقٍ: «**ولا شيءَ غيرُه**»، وفي طريقٍ: «**ولا شيءَ معَه**»، وقد ثبتَ الإجماعُ، بل إجماعُ الكتبِ السماويةِ كلِّها كما نقلَه الإمامُ الفخرُ في شرحِ عيونِ الحكمةِ، وجعلَ العمدةَ في هذهِ المسألةِ الإجماعَ» اهـ[2].

١٨- **ومنهم: الشيخُ مُلَّا عَلِيّ القَارِي الحنفيُّ (ت: ١٠١٤هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في المرقاة بعد** ذِكْرِ حديثِ النُّزُولِ وأَنَّ أهلَ السُّنَّةِ بين مُفَوِّضٍ

(١) محمد بن أبي الفضل البكي، **تحرير المطالب**، (ص ٤٣-٤٤).
(٢) المصدر السابق، (ص ٤٧-٤٨)، ونقله عنه الحافظ محمد مرتضى الزبيدي في الإتحاف مُقِرًّا له، (٢/ ١٥٣).

ومُؤَوِّلٍ ما نَصُّهُ: «يُعْلَمُ أَنَّ المذهبَيْنِ مُتَّفِقَانِ على صَرْفِ تلكَ الظواهرِ كالمجيءِ والصُّورَةِ والشخصِ والرِّجْلِ والقَدَمِ واليدِ والوجهِ والغضبِ والرحمةِ والاستواءِ على العرشِ والكَوْنِ في السماءِ وغيرِ ذلكَ مما يُفْهِمُهُ ظَاهِرُهَا، لِمَا يَلْزَمُ عليه مِنْ مُحَالَاتٍ قَطْعِيَّةِ البُطْلَانِ **تَسْتَلْزِمُ أشياءَ يُحْكَمُ بِكُفْرِهَا بالإجماعِ**» اهـ[1].

١٩- ومنهم: الشيخُ محمد مَيَّارَة المالكيُّ (ت: ١٠٧٢هـ) فَإِنَّهُ يقولُ في **مُخْتَصَرِ الدُّرِّ الثَّمِينِ** ما نَصُّهُ: «وَخَرَجَ بوصفِهِ بالمطابِقِ: الجزمُ غيرُ المطابِقِ، ويُسَمَّى الاعتقادَ الفَاسِدَ والجهلَ المركَّبَ، كاعتقادِ الكافرينَ التَّجْسِيمَ أو التَّثْلِيثَ أو نحوَ ذلكَ، **والإجماعُ على كُفْرِ صاحبِهِ** أيضًا وأَنَّهُ ءاثمٌ غيرُ معذورٍ، مُخَلَّدٌ في النَّارِ اجتهدَ أو قَلَّدَ» اهـ[2]، وفي الأصل **الدُّرُّ الثَّمِينُ والمَوْرِدُ**

---

(١) ملا علي القاري، **مرقاة المفاتيح**، (٣/ ٩٢٤).

(٢) محمد بن أحمد الفاسي المالكي، الشهير بميارة، **مختصر**=

المَعِينُ: «فالفاسدُ أجمعوا على كفرِ صاحبِهِ وأَنَّهُ ءاثمٌ غيرُ معذورٍ مخلدٌ في النَّارِ اجتهدَ أو قَلَّدَ، ولا يُعْتَدُّ بخلافِ مَنْ خالفَ في ذلك مِنَ المبتدعةِ» اهـ[1]، وهذا الكتابُ شرحٌ لمنظومةِ العلامةِ عبدِ الواحدِ بنِ أحمدَ بنِ عليِّ بنِ عاشِرٍ، وطبعَ بإشرافِ وتحقيقِ المستشارِ الدينيِّ لحاكمِ دولةِ الإماراتِ الشيخِ زايدِ بنِ سلطان ءالِ نهيان معالي السيدِ عليِّ بنِ السيدِ عبدِ الرَّحْمٰنِ الهاشميِّ المستشارِ بديوانِ رئيسِ الدولةِ، وقَدَّمَ له وقَرَّظَهُ شيخُ الأزهرِ الدكتورُ محمد سيد طنطاوي.

٢٠- ومنهم: أبو البقاءِ الحسينيُّ الحنفيُّ (ت: ١٠٩٤هـ) فإنه يقولُ في **الكلياتِ** ما نصُّه: «وَقدِ اتّفَقَ الأَئِمَّةُ على إكفارِ المجسمةِ المصرحينَ

= **الدر الثمين**، شركة دار المشاريع، (ص ١٨-١٩).

(١) محمد ميارة الفاسي المالكي، **الدر الثمين والمورد المعين**، طبعة دولة الإمارات، (١/ ٧٠).

بِكَوْنِهِ جسمًا وتضليلِ المستترينَ بالبلكفةِ[1]، وَقَالَ بنُ الهمامِ رَحمَه اللَّه: وَقيلَ يكفرُ بِمُجَرَّدِ إِطْلَاقِ لفظِ الجِسْمِ عَلَيْهِ تَعَالَى، وهوَ حسنٌ، بل أَولى بالتكفيرِ» اهـ[2].

٢١- **ومنهُمُ**: العلامةُ عبدُ الرَّحْمٰنِ بنُ جادِ اللَّهِ البناني (ت: ١١٩٨هـ) فإنه يقولُ في **حاشيتِه على شرحِ الجلالِ** شمسِ الدينِ محمدِ بنِ أحمدَ المحليِّ على متنِ **جمعِ الجوامعِ**: «اعلَمْ أنَّ المجسمَ فريقانِ: فريقٌ يعتقدُ أنَّ اللَّهَ تعالى جسمٌ كسائرِ الأجسامِ، وهذا لا خلافَ في كفرِه» اهـ[3].

---

(١) أي أن المشبهة يقولون: «اللَّه جسم» ثم يتبعون ذلك بقولهم بلا كيف، ويفسرونه بأن للَّه كيفية مجهولة لا نعلمها، فصرح المصنف بأن البلكفة هنا، أي قولهم: «بلا كيف» لا تنفعهم لأنهم صرحوا بالتجسيم.

(٢) أبو البقاء الكفوي، **الكليات**، (ص ٥٥٠).

(٣) عبد الرَّحْمٰنِ بن جاد اللَّه البناني المغربي، **حاشيته على شرح المحلي لمتن جمع الجوامع**، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، (٢/ ١٨٦).

٢٢- ومنهم: العلامةُ عليُّ بنُ محمدٍ الميليُّ المالكيُّ (ت: ١٢٤٨هـ) فإنه قالَ: «فقَدِ اتضَحَ لكَ كفرُ أولئكَ القائلينَ بالجسميةِ وأنهم أقبحُ منَ النصارى الحَيارى السُّفْلِيَّةِ[١] وأنهم همُ الذينَ قد وافقوا الدهريةَ، **ولا يتوقفُ في كفرِهم** مميّزٌ منَ البريةِ فضلًا عنِ الشيخِ عزِ الدينِ بنِ عبدِ السلامِ الذي لا ينعقدُ الإجماعُ بدونِه[٢]، فقدِ اتضحَ لكَ أنَّ الخلافَ لفظيٌّ»، وقالَ أيضًا ما نصُّه: «واتضحَ لكَ من هذا أنَّ الخلافَ بينَ أهلِ السنةِ في ذلكَ لفظيٌّ، واتضحَ لكَ مِن هذا أنَّ كلَّ مَن قالَ: إنَّ الصانعَ جسمٌ وإنه بقَدْرِ العرشِ لا أصغرَ ولا أكبرَ فقَدْ أبطلَ

---

(١) وذلك لأنَّ الردةَ أقبحُ لأنَّها تكونُ بعد الإسلام، وهذا معنى قول النووي: الردةُ أفحشُ أنواعِ الكفرِ، أي: أقبحُ، وليس معناه أَنَّ أَيَّ ردةٍ أشدُّ مِنْ كفرِ الملحدِ الذي ينفي وجودَ اللَّهِ مثلًا، ليس هذا معناه، بل هذا الأخيرُ عذابه أشدُّ.

(٢) يريد بذلك المبالغة ليُظهرَ ما يعتقده في الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه اللَّه، وإلا فالإجماع ينعقد بأهل الاجتهاد الذين استوفوا الشروط.

التوحيدَ في الذاتِ، وهل يوجَدُ شركٌ وكفرٌ أقبحُ مِن شركِ وكفرِ أولئكَ الطغاةِ[1]، **فمَنْ شكَّ في كُفرِهم فلا شكَّ أنه مثلُهم في كلِّ الحالاتِ**»، ثم قالَ: «فقَدِ اتضحَ لكُمْ أنهم همُ الذينَ نفَوُا الإلٰهَ سبحانَه وتعالى وأنهم همُ الدهريةُ وأنه لا يَشُكُّ في كفرِهم مميِّزٌ في البريةِ، فلا خلافَ في كفرِ مَنْ شَكَّ في كُفْرِهم، وأنَّ الخلافَ المحكيَّ في السؤالِ لفظيٌّ»، وقالَ أيضًا: «وقَدْ تبيَّنَ فسادُ قولِهم في ذلكَ، وبانَ كفرُهم، فكيفَ بعدَ ذلكَ نقبَلُ تأويلَ هؤلاءِ ونصفُهم بالابتداعِ فقط؟! فهذا عينُ الجهلِ والغلطِ وعدمِ التأملِ في الواقعِ والاقتصارِ على كلامِ بعضِ المؤلفينِ الذينَ لو شاهَدُوا هؤلاءِ لحكموا بأنَّ مَنْ شكَّ في كفرِهم أنه أقبحُ الكافرينَ[2]» اهـ[3].

---

(١) أي بعد كُفر التعطيل والحلول، فهما الأشد على الإطلاق.

(٢) أي من أقبح الكافرين.

(٣) علي بن محمد الميلي، السيوف المشرفية في الرد على القائلين بالجهة والجسمية.

٢٣- ومنهُم: الشيخُ أبو بكرِ بنُ محمدٍ الملا الأحسائيُّ الحنفيُّ (ت: ١٢٧٠هـ) فإنه يقولُ في كتابِه مسلكِ الثقاتِ: «**إنَّ كلمةَ أهلِ الحقِّ من أهلِ السنةِ والجماعةِ متفقةٌ** على أنَّ اللَّهَ سبحانَه وتعالى منزهٌ عنِ الجسميةِ ولواحقِها، فلا يقالُ: إنه جسمٌ على الإطلاقِ، ولا يقالُ: إنه جسمٌ لا كالأجسامِ لاستحالةِ ذلكَ عليهِ تعالى عقلًا ونقلًا، **وكفَّروا القائلَ بذلكَ**، وكذا كلمتُهم متفقةٌ على أنه تعالى لا يتمكنُ بمكانٍ، ولا يَمُرُّ عليهِ زمانٌ، ولا يتصفُ بالفوقيةِ المكانيةِ ولا بالتحتيةِ، ولا بالقربِ ولا بالبعدِ بالمكانِ، ولا يقالُ: إنه في جهةٍ منَ الجهاتِ الستِّ، لا جهةِ فوقٍ ولا غيرِها» اهـ[1].

٢٤- ومنهم: الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ المَارِغْنِيُّ

(١) أبو بكر بن محمد الملا الأحسائي الحنفي، **مسلك الثقات في نصوص الصفات**، دار الهدى والرشاد للنشر والتوزيع، سوريا، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠ر، (ص ٣٨-٣٩).

الزَّيْتُونِي (ت: ١٣٤٩هـ) قال في **شَرْحِ العَقِيدَةِ الصُّغْرَى**: «وَخَرَجَ بِالـمُطَابِقِ لِلْوَاقِعِ: الجَزْمُ الغَيْرُ مُطَابِقٍ لَهُ، وَيُسَمَّى الاعْتِقَادَ الفَاسِدَ كَاعْتِقَادِ قِدَمِ العَالَمِ أَوْ تَعَدُّدِ الإِلـٰهِ أَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جِسْمٌ، وَصَاحِبُ هَذَا الاعْتِقَادِ مُجْمَعٌ عَلَى كُفْرِهِ» اهـ[١].

٢٥- ومنهم: الشيخُ محمد الخضر الشِّنْقِيطي (ت: ١٣٥٤هـ) قالَ في كتابِ **استحالةِ المعيةِ بالذاتِ وما يُضاهيها من متشابهِ الصفاتِ**: «فمعلومٌ أَنَّ السلفَ والخلفَ اجتمعوا على تأويلِها - أي المعية - بما مَرَّ مِنَ العلمِ والنَّصْرِ والحِفْظِ، ولم يَقُلْ أحدٌ منهُم بحملِها على ظاهرِها مِنَ المَعِيَّةِ بالذَّاتِ لِمَا يلزمُ على القولِ بالمعيةِ الذاتيةِ مِنَ الـمُحَالِ الـمُفْرِطِ، **إذ يلزمُ عليه مُحالانِ لزومًا واضحًا إِنْ لم يكنْ صريحًا كُلُّ وَاحِدٍ منهما كُفْرٌ بِالإِجْمَاعِ**» اهـ[٢].

---

(١) المارغني، **طالع البشرى**، (ص ٦٩-٧٠).

(٢) محمد الخضر الشنقيطي، **استحالة المعية بالذات**، (ص ٩٦).

٢٦- وقد نقلَ العلامةُ الشيخُ سلامةُ القضاعيُّ العزاميُّ (ت: ١٣٧٦هـ) في كتابهِ **فرقانِ القرءانِ بينَ صفاتِ الخالقِ وصفاتِ الأكوانِ** سؤالًا رفعَه العلَّامةُ الشيخُ أحمدُ بنُ العلامةِ الكبيرِ عليّ بدر إلى شيخِ الإسلامِ سليمٍ البِشْرِيِّ بتاريخِ الثاني والعشرينَ منَ المحرمِ سنةَ ١٣٢٥هـ، وملخصُه: ما قولُكم - دامَ فضلُكم - في رجلٍ يعتقدُ ثبوتَ الجهةِ الفوقيةِ للَّهِ سبحانَه وتعالى؟ وملخصُ الجوابِ: «مذهبُ الفِرقةِ النَّاجيةِ وما أَجمعَ عليه السُّنِّيُّونَ أَنَّ اللَّهَ تعالى مُنَزَّهٌ عن مشابهةِ الحوادثِ مخالفٌ لها في جميعِ سماتِ الحدوثِ، ومِنْ ذلكَ تَنَزُّهُهُ عن الجهةِ والمكانِ كما دَلَّتْ على ذلكَ البراهينُ القطعيةُ... هذا وقد خذلَ اللَّهُ أقوامًا أغواهم الشيطانُ وأَزَلَّهم اتبعوا أهواءَهم وتمسكوا بما لا يُجدي، فاعتقَدوا ثبوتَ الجهةِ - تعالى اللَّه عن ذلك علوًّا كبيرًا - واتفقوا على أنها جهةُ فوقٍ، إلا أنهم افترقوا، فمنهم منِ اعتقدَ أنه

جسمٌ مماسٌّ للسطحِ الأعلى منَ العرشِ، وبه قالَ الكراميةُ واليهودُ، وهؤلاءِ **لا نزاعَ في كفرِهم**» اهـ[1].

٢٧- **ومنهم**: الشيخ أحمد ضياء الدين الكُمُشْخَانويُّ (ت: ١٣١١هـ) فإنه يقولُ في **جامعِ المتونِ** الذي كانَ مقرَّرًا لتدريسِ الطلبةِ في أيامِ الدولةِ العثمانيةِ: «إنَّ اعتقادَ المكانِ في حقِّ اللَّهِ تعالى أو أنه بذاتِه في السماءِ أو اعتقادُ القيامِ والقعودِ فيه أو نحو ذلكَ **كفرٌ بالإجماعِ**» اهـ[2].

٢٨- **ومنهم**: الشيخُ خليل أحمد السهارنفوريُّ الهنديُّ الحنفيُّ (ت: ١٣٤٦هـ) فإنه يقولُ في **بذلِ المجهودِ**: «إنَّ اعتقادَ التجسيمِ والتشبيهِ **كفرٌ بالإجماعِ**»[3].

---

(١) سلامة القضاعي العزامي، **فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ص ٧٢-٧٣-٧٤).

(٢) الكمشخانوي، جامع المتون، (ص ٣٤، ٤٤).

(٣) خليل أحمد السهارنفوري، بذل المجهود في حل سنن أبي =

٢٩- ومنهم: الشَّيْخُ محمود خَطَّاب السُّبْكِيُّ (ت: ١٣٥٢هـ) فَإِنَّهُ يَقُولُ في **إِتْحَافِ الكَائِنَاتِ** مَا نَصُّهُ: «فَالحُكْمُ أَنَّ هَذَا الاعْتِقَادَ - أَيِ اعْتِقَادَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ جِهَةٌ وَأَنَّهُ جَالِسٌ عَلَى العَرْشِ - بَاطِلٌ، **وَمُعْتَقِدهُ كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الـمُسْلِمِينَ**، وَالدَّلِيلُ العَقْلِيُّ عَلَى ذَلِكَ: قِدَمُ اللَّهِ تَعَالَى وَمُخَالَفَتُهُ لِلْحَوَادِثِ، وَالنَّقْلِيُّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى/ ١١]، فَكُلُّ مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّهُ تَعَالَى حَلَّ في مَكَانٍ أو اتَّصَلَ بِهِ أو بِشيٍء مِنَ الحَوَادِثِ كَالعَرْشِ أو الكُرْسِيِّ أو السَّمَاءِ أو الأَرْضِ أو غَيْرِ ذَلِكَ **فَهُوَ كَافِرٌ قَطْعًا**، وَيَبْطُلُ جَمِيعُ عَمَلِهِ مِنْ صَلاَةٍ وَصِيَامٍ وَحَجٍّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَتَبِينُ مِنْهُ زَوْجُهُ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ

= داود، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، الهند، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦ر، (٥/ ٥٥٩).

يَتُوبَ فَوْرًا[1]، وَإِذَا مَاتَ عَلَى هَذَا الاعْتِقَادِ وَالعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى لا يُغَسَّلُ ولا يُصَلَّى عَلَيْهِ ولا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الـمُسْلِمِينَ، وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَنْ صَدَّقَهُ فِي اعْتِقَادِهِ، أَعَاذَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا» اهـ[2]، ثم قالَ: «هذا، وقَدْ عرضْتُ هذهِ الإجابةَ على جَمْعٍ مِنْ أفاضلِ علماءِ الأزهرِ فأقرُّوها وكتبوا عليها أسماءَهم، وهمْ أصحابُ الفضيلةِ: الشيخُ محمد النجديُّ شيخُ السادةِ الشافعيةِ، والشيخُ محمد سبيع الذهبيُّ شيخُ السادةِ الحنابلةِ، والشيخُ محمد العربي رزق المدرسُ بالقسمِ العالي، والشيخُ عبدُ الحميدِ عمار المدرسُ بالقسمِ العالي،

(١) بالرجوع إلى اعتقاد التوحيد والتنزيه الذي بيَّنه أهل السنة الأشاعرة والماتريدية، وتركِ التشبيه والتجسيم، والنطقِ بالشهادتين، هذه توبته.

(٢) محمود خطاب السبكي، **إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات**، المكتبة المحمودية، ط٢، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ر، (ص ٤).

والشيخُ علي النحراوي المدرسُ بالقسمِ العالي، والشيخُ دسوقي عبد اللَّه العربي من هيئةِ كبارِ العلماءِ، والشيخُ علي محفوظ المدرسُ بقسمِ التخصصِ بالأزهرِ، والشيخُ إبراهيم عيارة الدلجموني المدرسُ بقسمِ التخصصِ بالأزهرِ، والشيخُ محمد عليان مِن كبارِ علماءِ الأزهرِ، والشيخُ أحمد مكي المدرسُ بقسمِ التخصصِ بالأزهرِ، والشيخُ محمد حسين حمدان، هذا، وقد عُرِضَ السؤالُ المتقدمُ على حضرةِ صاحبِ الفضيلةِ الأستاذِ الكبيرِ الشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي مفتي الديارِ المصريةِ سابقًا» اهـ[1]، ثم ذكرَ إجابتَه. وَقَالَ أَيْضًا: «وَقَدْ عُرِضَ السُّؤَالُ أَيْضًا عَلَى فَضِيلَتَيِ الأُسْتَاذَيْنِ الجَلِيلَيْنِ الشَّيْخِ عَبْدِ المَجِيدِ اللَّبَّانِ مِنْ هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَمَاءِ بِالأَزْهَرِ، وَالشَّيْخِ مُحَمَّد أَمِين عُثْمَان مَحْمُود الإِمَامِ الحَنَفِيِّ فَأَجَابَا بِمَا نَصُّهُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ

---

(١) المصدر السابق، (ص ٨-٩).

الرَّحِيمِ الحَمْدُ للَّهِ الوَاحِدِ فِي صِفَاتِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَءَالِهِ وَصَحْبِهِ الذِينَ اتَّقَوُا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ، أَمَّا بَعْدُ: فَحَاصِلُ الحُكْمِ فِي هَذَا الـمَوْضُوعِ أَنَّهُ تَعَالَى مُخَالِفٌ لِلْحَوَادِثِ، مُنَزَّهٌ عَنِ الـمُمَاثَلَةِ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ بِالدَّلِيلِ العَقْلِيِّ وَالنَّقْلِيِّ، وَمِنَ النَّقْلِيِّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ**﴾ [سورة الشورى/ ١١]، فَمَنِ اعْتَقَدَ أَنَّهُ تَعَالَى مُشَابِهٌ لِشيءٍ مِنَ الحَوَادِثِ بِوَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ الـمُشَابَهَةِ كَالحُلُولِ أو الجِسْمِيَّةِ عَلَى الوَجْهِ الذي هُوَ مَعْرُوفٌ فِي الحَوَادِثِ **فَهُوَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ الـمُسْلِمِينَ**» اهـ[(١)]، وقال: «مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ جَالِسٌ عَلَى العَرْشِ فَقَدْ شَبَّهَهُ تَعَالَى بِالحَوَادِثِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا **كُفْرٌ بِإِجْمَاعِ العُقَلَاءِ**» اهـ[(٢)].

٣٠- وقَالَ أيضًا بعدَ نقلِهِ تفسيرَ الخطيبِ الشِّربيني

---

(١) المصدر السابق، (ص ١٢).

(٢) محمود خطاب السبكي، **إتحاف الكائنات**، (ص٤٩).

لقولِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [سورة الأعراف/ ٥٤](١) ما نَصُّهُ: «فقد بَيَّنَ مذهبَ السلفِ والخلفِ في معنى الآيةِ، ونَصَّ على أَنَّهُ تعالى مُنَزَّهٌ عَنِ الجلوسِ على العرشِ والحلولِ فيه، لأَنَّ الاستقرارَ والتمكنَ مِنْ صفاتِ الحوادثِ، فَمَنِ اعتقدَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مُتَّصِفٌ بالاستقرارِ على العرشِ أو التَّمَكُّنِ فيه **فهو كَافِرٌ بالإِجْمَاعِ**» اهـ(٢)، وإذا كان القولُ بالاستقرارِ والتَّمَكُّنِ كفرًا بالإجماعِ فالتَّجْسِيمُ مثلُهُ بلا شَكٍّ، لأَنَّ الاستقرارَ والتمكنَ مِنْ سِمَاتِ الأجسامِ ولَوَازِمِهَا، فإذا كانت نِسْبَتُهَا إلى اللَّهِ كفرًا بالإجماعِ كان مَلْزُومُهَا وهو الجسمُ كذلكَ بالأَوْلَى. قَالَ أَيْضًا: «فَمَنْ قَالَ: «إِنَّ المُرَادَ بِهِ الجُلُوسُ» فَقَدْ خَالَفَ السَّلَفَ وَالخَلَفَ وَخَرَقَ

---

(١) شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٨٥هـ، (١/ ٤٧٩-٤٨٠).

(٢) محمود خطاب السبكي، **إتحاف الكائنات**، (ص ٥٠).

الإِجْمَاعَ وَكَفَرَ بِاللَّهِ وَحَبِطَ كُلُّ عَمَلِهِ» اهـ[1].

٣١- ويقولُ في كتابِه **الدينِ الخالصِ**: «بلِ اعتقادُهم [أي السلفِ والخلفِ] واحدٌ، وهوَ أَنَّ الآياتِ والأحاديثَ المتشابهاتِ مصروفةٌ عنْ ظاهرِها الموهمِ تشبيهَه تعالى بشيءٍ من صفاتِ الحوادِثِ، وأنه سبحانَه وتعالى مخالفٌ للحوادثِ، فليسَ بجسمٍ ولا جوهرٍ ولا عرضٍ ولا مستقرٍّ على العرشِ ولا في سماءٍ ولا يمُرُّ عليهِ زمانٌ وليسَ لهُ جهةٌ إلى غيرِ ذلكَ مما هوَ من نعوتِ المخلوقينَ، فمَنِ اعتقدَ وصفَه تعالى بشيءٍ منها فهوَ **كافرٌ بإجماعِ السلفِ والخلفِ**» اهـ[2]، وقالَ أيْضًا: «والأَدْهى دعوى هذهِ الشرذمةِ أَنَّ مَن لم يعتقدْ أنَّ للَّهِ جهةً وأنه في مكانٍ فهوَ كافرٌ لإنكارِهِ وجودَ اللَّهِ عزَّ وجلَّ، ويقولونَ لمن حضَرَهم منَ

---

(١) المصدر السابق، (ص ٥١).

(٢) محمود خطاب السبكي، **الدين الخالص**، أو: إرشاد الخلق إلى دين الحق، المكتبة المحمودية، ط٤، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧ر، (١/ ٢٨).

العوامّ بسطاءِ العقولِ: إذا كانَ اللَّهُ تعالى ليسَ في جهةِ فوقٍ ولا تحتٍ ولا أمامٍ ولا خلفٍ ولا يمينٍ ولا شمالٍ فهوَ غيرُ موجودٍ فيجبُ الكفرُ بالإلـٰهِ الذي لا جهةَ لهُ ولا مكانَ، فهذهِ الدعوى ناطقةٌ بأنهم يعتقدونَ أنَّ اللَّهَ تعالى جسمٌ كالأجسامِ شبيهٌ بالحوادثِ، وهوَ **كفرٌ صريحٌ** نعوذُ باللَّهِ تعالى منَ الكفرِ وأهلِه» اهـ[1]، وقالَ رحمَه اللَّهُ: «وأَيُّ فتنةٍ أفظعُ مِن كونِهم كفروا باللَّهِ تعالى لاعتقادِهم أنَّ اللَّهَ تعالى جالسٌ على العرشِ أو له مكانٌ أو حلَّ في جهةٍ زعمًا منهم أنَّ ظاهرَ الآياتِ والأحاديثِ يدلُّ على ذلكَ، وكفرَ بسببِهم كثيرٌ مِن جهلةِ العوامِّ ضعفاءِ العقولِ، كما شاعَ وذاعَ في كثيرٍ منَ البقاعِ، فلا حولَ ولا قوةَ إلا باللَّهِ العليِّ العظيمِ» اهـ[2]، وقالَ أيضًا: «وقالَ المحققُ الجليلُ عليٌّ القاري في

---

(١) محمود خطاب السبكي، **الدين الخالص**، أو: إرشاد الخلق إلى دين الحق، المكتبة المحمودية، ط٤، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧ر، (ص ٢٩).

(٢) المصدر السابق، (ص ٣١-٣٢).

شرحِ المشكاةِ: «قالَ جمعٌ منَ السلفِ والخلفِ: إنَّ مُعْتَقِدَ الجهةِ كافرٌ كما صرحَ بهِ العراقيُّ وقالَ: إنه قولٌ لأبي حنيفةَ ومالكٍ والشافعيِّ والأشعريِّ والباقلانيِّ»، ومحلُّ الخلافِ في كفرِه إنِ اعتقدَ جهةَ العلوِّ للَّهِ تعالى[1] معَ اعتقادِ أنه تعالى لا مكانَ له ولا تحيزَ ولا اتصالَ بعرشٍ ولا سماءٍ ولا غيرِهما منَ الحوادثِ[2]، **وإلا فهوَ كافرٌ بإجماعِ عقلاءِ المسلمينَ**» اهـ[3].

---

(١) ولا يعتقد ولا يفهم ولا يريد شيئًا مِنْ معاني الحدوث والحجمية والجسمية والتحيُّز، لا يريد إلا إثباتَ وجودِهِ مُعَظَّمًا.

(٢) وهذا تصريح ودليل ءاخر على معنى قول بعض المتأخرين: إن الجهوي أو المجسم لا يكفَّر، أرادوا به من قال لفظًا: اللَّه جسم، ولا يفهم منه إلا أنه موجود، وهو منزَّهٌ عن كل صفات الحدوث ولوازمها، فصار حكمه أنه لا يفهم معنى الكلمة، ولا يريد معنى مما هو من صفة المخلوق، قال شيخنا العلَّامة الهرري رضي اللَّه عنه: «الجاهل إذا قال: اللَّه بكل مكان، أو هو الكل، ولا يفهم من ذلك إلا أنه مسيطر على كل شيء، عالم قادر، واعتقاده اعتقاد أهل السنة التنزيه والتوحيد فلا يكفر، لكن عليه معصية كبيرة، يقال له: تُبْ إلى اللَّه ولا ترجع إلى هذه العبارة».

(٣) محمود خطاب السبكي، **الدين الخالص**، (ص ٣٨).

٣٢- ومنهُمُ: الشيخُ محمد العربي التباني المالكيُّ (ت: ١٣٩٠هـ) فإنه يقولُ في كتابِه **براءةِ الأشعريينَ من عقائدِ المخالفينَ:** «اتفقَ العقلاءُ من أهلِ السنةِ الشافعيةِ والحنفيةِ والمالكيةِ وفضلاءِ الحنابلةِ على أنَّ اللَّهَ تباركَ وتعالى منزهٌ عنِ الجهةِ والجسميةِ والحدِّ والمكانِ ومشابهةِ مخلوقاتِه» اهـ[١].

٣٣- ومنهم: الشيخ محمد زاهد الكوثري الحنفي (ت: ١٣٧١هـ) فإنه يقول في **مقالاته:** «إن القولَ بإثباتِ الجهةِ لهُ تعالى كفرٌ عندَ الأئمةِ الأربعةِ هداةِ الأمةِ» اهـ[٢]، وقَالَ أَيْضًا: «وكُفْرُ مَنْ يُثْبِتُ الحَرَكَةَ وَالقُعُودَ وَالحُدُودَ لَهُ تَعَالَى مِمَّا لا يَتَنَاطَحُ فيه كَبْشَانِ ولاَ يَتَنَازَعُ فيه مُسْلِمَانِ» اهـ[٣].

---

(١) محمد العربي التباني، **براءة الأشعريين من عقائد المخالفين**، (١/ ٧٩).

(٢) محمد زاهد الكوثري، **مقالات الكوثري**، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤ر، (ص ٣٦٨).

(٣) محمد زاهد الكوثري، **مقالات الكوثري**، المكتبة الأزهرية

٣٤- **ومنهم**: الشيخ عبد ربه القليوبي الشافعي (ت: ١٣٨٨هـ) أحد علماء الأزهر الشريف، فإنه نقل في كتابه **فيض الوهاب** الإجماعَ على كفر مَنْ يعتقدُ أنَّ اللَّهَ موجودٌ في السماءِ أو يجلسُ على العرشِ[(١)].

٣٥- **ومنهم**: الشيخ محمَّد التاويل (ت: ١٤٣٦هـ) في كتابِه اللبابِ في **شرحِ تحفةِ الطلابِ** ما نصُّه: «وأما المبتدعُ **المتَّفَقُ على كفرِه كالمجسمَةِ** وأشباهِهم فإنه كغيرِه منَ الكفارِ لا توارثَ بينَه وبينَ المسلمينَ» اهـ[(٢)].

٣٦- **ومنهم**: الشيخُ أبو بكرِ بنُ محمدٍ الملا الأحسائيُّ الحنفيُّ (ت: ١٢٧٠هـ)، في كتابِه «**مسلك الثقات في نصوص الصفات**»: «**إنَّ كلمةَ أهلِ**

للتراث، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤ر، (ص ٣٨٠).

(١) عبد ربه بن سليمان بن محمد بن سليمان القليوبي، فيض الوهاب في بيان أهل الحق ومن ضل عن الصواب، دار القومية العربية للطباعة، ط٢، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧ر، (ص ٢٦-٢٧).

(٢) محمد التاويل، **اللباب في شرح تحفة الطلاب**، (ص ٢٤).

الحقِّ من أهلِ السنةِ والجماعةِ متفقةٌ على أنَّ اللَّهَ سبحانه وتعالى منزهٌ عن الجسميةِ ولواحقِها، فلا يقالُ: إنه جسمٌ لا كالأجسامِ، لاستحالةِ ذلكَ عليهِ تعالى عقلًا ونقلًا، **وكفَّروا القائل بذلك**، وكذا كلمتُهم متفقةٌ على أنه تعالى لا يتمكنُ بمكانٍ، ولا يمُرُّ عليه زمانٌ، ولا يتصفُ بالفوقيةِ المكانيةِ ولا بالتحتيةِ، ولا بالقربِ ولا بالبعدِ بالمكانِ، ولا يُقالُ: إنه في جهةٍ منَ الجهاتِ لا جهةِ فوقٍ ولا غيرِها» اهـ.

فهذهِ بِضْعَةُ نُقُولٍ تحكي الإجماعَ على تكفيرِ المجسمِ، ولسنا نستندُ في كُلِّ ما نقلناه على صِحَّةِ كلامِهم ودِقَّتِهِ فقط بل وعلى الإجماعِ الذي نَقَلُوهُ، ولو شِئْنَا أَنْ نتَقَصَّى لَكَ أمثالَ ذلكَ في كُتُبِ تفسيرِ القرءانِ والسُّنَّةِ وكتبِ الكلامِ والفقهِ لَطَالَ عليكَ هذا الكتابُ كثيرًا، وحَسْبُكَ هذا الأنموذجُ يَبُلُّ أُوَامَكَ ويكفيكَ مُرَادَكَ بإذنِ اللَّهِ تعالى، فثبتَ مِنْ مجموعِ نُقُولِ العلماءِ أَنَّ **المجسمَ كَافِرٌ بالإجماعِ**. فلا يجوزُ

ردُّ مثلِ هذا الإجماعِ الذي نقلَه كلُّ هؤلاءِ لكلامِ شَاذٍّ انحرفَ بعدَ انعقادِ الإجماعِ، ثم إنَّ هؤلاءِ المتقدمينَ كلَّهم لم يَخْفَ عليهِم أنَّ منَ الناسِ مَن لم يُكفِّرِ المجسمَ، ولكنهم لم يُقيموا لكلامِه وزنًا لأنه صدرَ بعدَ انعقادِ الإجماعِ، ولأنه لا دليلَ لهُ يعضُدُه، وإنما فعلوا ذلكَ لأنهم لم يحصِّلوا اعتقادَهم هذا تقليدًا، بل بَنَوهُ على الدليلِ كما ينبغي ويجبُ، بخلافِ صنيعِ بعضِ المعاصرينَ حيثُ يكونُ غايةُ ما يجيءُ بهِ أن يقولَ: إنَّ كثيرًا منَ الناسِ لم يكفِّروا المجسمَ، ومنذُ متى يُقامُ لمن شذَّ على خلافِ الدليلِ وزنٌ، أو يقاسُ الحقُّ بكثرةِ الأعدادِ، ونحنُ أيضًا لو أردْنا لملأْنا الطروسَ بأسماءِ مَن كفَّروا المشبهةَ والمجسمةَ ولكنَّ طريقَنا الدليلُ لا التقليدُ الأعمَى(١).

(١) وَإِنْ أردتَ الاسْتِزَادَةَ فَارْجِعْ إلى كِتَابَيَّ: «نَقْل الإجماعِ الحَاسِمِ»، و«مُعْجَم أهلِ الإيمان في تنزيهِ اللَّهِ عن الكيفيةِ والجسميةِ والمكان»، فَإِنَّني قد جَمَعْتُ فيهما كثيرًا مِنَ النُّقُولِ النَّافِعَةِ.

الردّ على أشباه المشايخ ودُعاة الفتنة الزاعمين افتراءً أنّ الشيخ جميل حليم يُكفِّر «كلَّ مَن انتسب إلى المعتزلة ولو لم يبلغ حدّ الكفر» و«كلَّ مَن قال بمقالة فيها تجسيمٌ ولو لم يفهم معناها»

الحمد للَّه الّذي أمرنا بالعَدْل والصِّدق، وأقام لنا في مُحكَم التنزيل ميزانَ الحَقّ، وجعَل مِن البيان سبيلًا لرؤية الحقائقِ ورَفْع الظُّلَم، وصلَّى اللَّه وسلَّم على سيّدنا محمَّدٍ، أصدقِ النّاسِ قولًا وأعدَلِهم خَلقًا وخُلقًا، وعلى ءالِه الأطهارِ وصَحبِه الأخيارِ، صلاةً زكيّة دائمة، وسلامًا مباركًا دائبًا.

وبعد، فقد قال اللَّه عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ

ﭐحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ٥٨﴾، وقد حذَّر النبيُّ ﷺ مِن البُهتان والافتراء، وأجمعت الأمّة على تحريمِ النَّيل مِن حُرمات المسلمين بغير حقّ.

ولقد ظهَر في هذا الوقت أُناسٍ مِن جِلدتنا يدَّعون أنّهم يتكلّمون بلسانِ الحرَصاء على مصلحة المسلمين، الخائفين على دِينهم عليهم، فجعَلوا يَقتنِصُون الفُرَص حينًا تِلوَ حِينٍ للنَّيل مِن الشيخ الدكتور جميل حليم الحسيني حفظه اللّٰه عبرَ المقالات الكاذبة والدسائس العَفِنة والأراجيف القذِرة؛ فرمَوه مرّة بتكفير كُلّ مَن انتسَب إلى المعتزلة من غير تقييدٍ بِمَن بلغَ ببِدعتِه الكفرَ، واتَّهموه بتكفير كُلّ مَن أطلَق لفظَ الجسمِ على اللّٰه ولو كان لا يفهم معنى «الجسم»، سُبحانَك ربَّنا هذا بُهتانٌ عظيم.

فقد اتَّخَذ هؤلاء السَّفِلةُ من الأباطيل والأكاذيب سُترات، وألقَوا التُّهَم جزافًا من غير دليلٍ ولا بُرهان، وأرخَوا العِنان للطَّعن والتعييب واللَّمْز، فتساقَطوا

بفَعْلَتِهم في مِهواة الزَّيغ والخُسران، ونادوا على أنفُسهم بالجَهل والطُّغيان؛ كيف لا ومثَلُهم كمثَلِ الّذي يُلوّثُ نفسَه بِنَهشِ لحم البُرَءاء بكلماتِ الزُّور، ويَبُثّ بأباطِيله ظَلاماتِ الفِتَن وحَنادِيسَ الشُّرور، وقد خَسِئوا مِن فئةٍ وخابوا وذَلُّوا، فإنّ كتب الشيخ الدكتور جميل حليم حفظه اللَّه - ورعاه وسدَّده في الخير مسعاه - شاهدةٌ على أنّه حكَم بحُكم المسلمين على الخارجين مِن مِلّة الإسلام كمُنكِري صفاتِ اللَّه الواجبة له إجماعًا، وكالقائلين بأنّ العبد يخلُق فِعلَه إبرازًا مِن العدَم إلى الوجود كما أنّ اللَّه يخلُق، وكالمجسِّمة الّذين يفهمون مِن كلمة «الجسم» — وقد أطلقُوها على اللَّه - أنّه المركَّب والمتبعِّضُ ويطلقُونها على اللَّه اسمًا أو وصفًا، والعياذ بالله تعالى، وكالجِهوَيّة الذين يعتقدون أنّه اللَّه تعالى متحيّز في جهةٍ مِن الجهات.

ولنأخذ أمثلةً على صِدق ما نشهدُ به مِن كُتب الشيخ المفترَى عليه - وهو بريءٌ - وما ذلك إلّا

للبيان وردّ الافتراءاتِ لا للحصرِ وتتبُّعِ كُلّ ما يشهدُ لما قُلنا؛ فمِن ذلك:

- قوله حفظه اللّه في كتابه «**البرهان المبيَّن في ضوابط تكفير المعيَّن**» ط.١ (٢٠١٢ر)، ص١٠٤ وص١١٢: «مِن المعتزلة مَن ينتسب إليهم ولا يقول بمقالاتهم الكفرية» اهـ.

- ونَقلُه في كتابه «**البيان السَّديد**» ط.١ (٢٠١٢ر)، ص٤٤ عن الإمام أبي منصور البغدادي قولَه: «وقد شاهدنا قومًا من عوام الكرّامية لا يعرفون من الجسم إلا اسمه ولا يعرفون أن خواصهم يقولون بحدوث الحوادث في ذات البارئ تعالى، فهؤلاء يحل نكاحهم وذبائحهم والصلاة عليهم» اهـ.

وقوله في كتابه «**نقل الإجماع الحاسِم في بيان حكم الجِهَويّ والمجسِّم**» ط.٣ (٢٠١٤ر)، ص٤٤٧: «وإذا وضح ما ذكرناه لك فإنه من المفيد أن نقف معا على ما يكشف اللبس الذي وقع فيه بعض الناس، من الضياع في أمر الفارق بين من

ينطق بهذا اللفظ وهو فاهم لمعناه وبين من ينطق به وهو لا يفهم المعنى أو يظن أن لفظة جسم أو جهة فوق ترد في لسان العرب بمعنيين، أحدهما المعنى الكفري الفاسد، والآخر المعنى الذي يوافق العقيدة السليمة، كما مر بك قريبا» اهـ.

- وقوله فيه أيضًا في ص٤١٩: «أمّا من لم يُدرِك معنى الجسم في لغة العرب، ظنًّا منه أنّ معناه مقصور في اللغة على الموجود مثلًا، إن كان حاله في ذلك أنه كالأعجمي ولم يَصِفْه مع ذلك بمعاني الأجسام، فلم يكفّروه أي مع كونه سمّاه جسمًا» اهـ.

- وقوله في كتابه «**الشرح الفريد لجوهرة التوحيد**»، ط. ١ (٢٠١٧ر)، ج١، ص٢٠٢: «أمّا إن كان يَفهم أنّ الجسم يُطلَق على الموجود الذي ليس متحيِّزًا والموجودِ المتحيِّز فأطلَق على اللَّهِ الجسمَ على معنى «موجودٍ» فقط مِن غيرِ اعتقاد معنَى الجسم فلا يكفُر» اهـ.

- وقوله فيه أيضًا في ج١، ص٤٨٢ عند شرح

كلامٍ للحافظ محمد مرتضى الزَّبيديّ: «ولفظ «الجسم» لا يُطلَق إلا على حادث (**فمَن أطْلَقَه علَيهِ تَعالَى**) وهو لا يَعرف معنى الجسم كأنْ ظنَّ أنّ الجسم معناه الموجودُ (**فهُوَ عاصٍ**) ولا يكفُر إن كان هذا حاله» اهـ.

- وقوله في كتابه «**إفادة الأنام بشرح عقيدة العوامّ**» ط.١ (٢٠١٧ر)، ص٨٩: «كمثل الذي يقول عن اللّٰه «جسم لا كالأجسام» وهو يفهم معنى الجسم وليس أنّ معناه الموجود فقط» اهـ.

- وقوله في كتابه «**التفسير الأسمى في شرح قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾**» ط.١ (٢٠١٩ر)، ص٣٠٢: «لأنّ بعض المعتزلة لا يعتقد مقالاتهم الكفرية إنما يوافِقُهم في بعض الأمور» اهـ.

وبهذا التفصيل السابِق كُلِّه صرَّح كثيرٌ مِن الفقهاء كأبي منصور البغداديّ المتقدِّم ذِكرُه والأصوليِّ المفسِّر اللّغويّ بدر الدين الزَّركشيّ الشافعيّ حيث قال في كتابه «خادم الرافعيّ والرَّوضة»

(٣٠/ ٥٩١): «إنّ غالِب الفِرَق عوامٌّ لا يَعرفون الاعتقادَ وإنّما يَنتحِلُون مذهبًا يَنتمون إليه مِن غير إحاطةٍ بِكُنْهِه» أي لا يَفهَمون حقيقة مقالات الفِرَقِ التي ينتمون إليها انتسابًا.

فقد أسفَر الصُّبح لذي عَينَين، وحَصْحَص الصِّدْقُ مِن المَيْن، لكنّ الذين في قُلوبهم مرَض وحسَد وضَغِينة مِمّن أُشرِبَ في قَلبِه رميُ الناس بالباطِل والنَّيلُ مِن أعراضِ المسلمين بغير بيّنةٍ لا يرتدعُ عن سُوء صَنِيعه الكاشِف عن خُبثِ طَوِيَّتِه إلا أن يشاء اللَّهُ.

فيا عجبًا لكم أيها المفتَرون كيف تعترضون على مَن بيَّن مذهب أهل السنة والجماعة وضبط المسائل بالقيود وشرح وبيَّن وفصَّل، تركتم كل ذلك وجئتم تكذبون وتفترون على الشيخ جميل حفظه اللَّه وتدافعون عن المشبهة المجسمة الذين يفهمون معنى «الجسم»، وعن القدَريّة الذين يعتقدون معتقدات المعتزلة الكُفريّة وتدفعون عنهم التكفير بل وتجعلونهم مِن أئمّة المسلمين! فما هو مرادكم؟!

ومَن وراءكم؟! وما الذي تريدون مِن ذلك؟! هل هي دعوة لهدم الإسلام والعقيدة والقرءان؟! وما هجومكم على الشيخ إلّا هجوم على علماء الإسلام لأنّه لم يأت إلا بما يوافق منهج العلماء العاملين سلفًا وخلفًا وأسند إليهم ونقل عنهم.

قد أوضح الشيخ المؤلف وبين وضبط وقيَّد وأحكم، وهذه نصوص كتبه قديمًا وحديثًا شاهدةٌ على مَن يحُكم عليه بالتكفير من القدَريّة المعتزلة والمشبِّهة المجسِّمة، تركتم ذلك كلَّه وقدمتم إلى ما تدعون به إلى هدم الإسلام وعقيدة المسلمين، لأنّه لا فرق بين من يعتقد الجسمية في اللَّه وبين من يعبد غير اللَّه، فالأول جعل اللَّه مخلوقا والآخَر جعل للَّه شريكا، وأنتم تنفون الكفر عن الأول الكفر، فمَن الذي يكون مكذِّبًا للقرءان عندئذ؟!

أَمَــا وَاللَّــهِ إنَّ الظُّلْــمَ لُــؤْمٌ

وَمَــا زَالَ الْمُسِــيءُ هُــوَ الظَّلُــومُ

إِلَى دَيَّانِ يَـوْمِ الدِّيـنِ نَمْضِي

وَعِنْــدَ اللَّــهِ تَجْتَمِـعُ الْخُصُــومُ

وكتب

الشيخ محمد يونس أمين أبو محمد

بيروت، في ٨-جمادى الأولى-١٤٤٧هـ

الموافق ٣٠-١٠-٢٠٢٥ر

الفهرس